الأمم المتحدة

A/55/PV.73

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٧٣**
الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٤٧ من جدول الأعمال

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام (A/55/542)

مشروع القرار (A/55/L.44/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أبلغ الأعضاء بأن ممثل تركيا الدائم لدى الأمم المتحدة طلب – بصفته رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر – في رسالة، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا في المناقشة بخصوص البند ٤٧ من جدول الأعمال.

وبالنظر إلى أهمية المسألة مدار البحث، يُقترح أن تصدر الجمعية العامة قرارا بخصوص هذا الطلب.

وما لم يكن هناك اعتراض على الاقتراح، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الاستماع إلى بيان يدلي به مراقب سويسرا في المناقشة المتعلقة بهذا البند؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فرنسا، الذي سيعرض مشروع القرار A/55/L.44/Rev.1.

السيد لو كارولي دي بوفيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الاتحاد الأوروبي. كذلك تؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا – والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن هذا البند من جدول الأعمال ''تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام'' يتعلق بوبال لا يزال يواصل كل يوم إزهاق أرواح بريئة في أنحاء العالم. إن مأساة الألغام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-76624 (A)
0076624

المضادة للأفراد، التي تؤثر على وجه الخصوص على السكان المدنيين في البلدان التي تعاني فعلا نتيجة صراعات مسلحة سابقة أو حالية، لا تزال مستمرة دون هوادة بالرغم من جهود المجتمع الدولي.

ومع ذلك، يكرس عدد كبير من البلدان موارد كبيرة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مثل برامج إزالة الألغام وعمليات مساعدة ضحايا الألغام الأرضية. إن المبلغ الذي أنفق على هذا الجهد في ١٩٩٩ يقدر بأكثر من ٢١٩ مليون دولار. ومن الواضح أن هذا غير كاف للقضاء على الآثار التي لا يمكن في أحيان كثيرة لسوء الحظ، عكس اتجاهها لاستخدام هذا السلاح الخسيس القاسي. ولذلك، يجب أن نواصل الجهد الدبلوماسي الموازي لإقناع عدد متزايد دوما من البلدان بالانضمام إلينا في كفاحنا.

والتركيز اليوم ينبغي أن يكون على مسؤولية الذين لا يزالون يستخدمون هذه الألغام التي تقتل وتشوه كل يوم. ويجب على المجتمع الدولي أن يصر دون تراجع على أن يوقف هؤلاء استخدام هذه الأسلحة ويشجعونهم على أن يصبحوا مشاركين في مكافحة الألغام.

لقد وقعت تطورات هامة في السنة الماضية في مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعدد الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، لا يزال في تزايد. واجتماع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي في جنيف، اعتمد العديد من الإصلاحات التي نأمل أن تزيد تحسين فعالية الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويأمل الاتحاد الأوروبي في انطلاق هذا الكفاح بكل طريقة يمكن أن تؤدي إلى نتائج. وهو يدفع – على سبيل الأولوية – إلى تحقيق التنفيذ الشامل السريع لاتفاقية أوتاوا، التي أرست دون شك معيارا دوليا.

ونحن نؤيد، بشكل خاص، جهود المنظمات غير الحكومية المكرسة طاقتها للمضي قدما في الكفاح ضد الألغام بوصف ذلك عنصرا أساسيا للتقدم. والتقدم الذي أحرز حتى الآن يرجع إلى حد كبير إلى ذلك العمل الإيجابي. والاتحاد يؤيد أيضا الدور المركزي الذي يقوم به قسم إزالة الألغام في الأمم المتحدة التابع لإدارة عمليات حفظ السلام كونه المنسق الوحيد في مجال إزالة الألغام.

إننا لا يمكن أن نقصر جهودنا على البيانات المتعلقة برسم السياسات. وفي المجال الأكثر تحديدا الخاص بإزالة الألغام وبرامج مساعدة الضحايا، التي لا تزال منذ ١٩٩٧ جزءا من عمل مشترك اعتمده الاتحاد الأوروبي، أنفقت اللجنة الأوروبية والدول الأعضاء أكثر من ١٠٣ مليون يورو على البرامج التشغيلية العام الماضي، مما جعل الاتحاد أكبر مساهم في هذه الأنشطة. وسيواصل تركيز معونته، على أساس من الأولوية، على تلك البلدان التي انضمت إلى اتفاقية أوتاوا. ونحن ندعو البلدان القادرة على القيام بذلك إلى أن تتبعنا في هذا النهج، ونرحب بجهود كل البلدان الأخرى التي تدعم العمل في الكفاح ضد الألغام المضادة للأفراد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كافاندا (بوركينا فاسو).

يبين تقرير الأمين العام مرة أخرى نطاق المهمة التي يتعين القيام بها إذا ما كان لنا أن نواصل ونعزز جهود المجتمع الدولي لمكافحة وبال الألغام المضادة للأفراد. لقد تعهدنا بتحقيق الانتصار في هذا الكفاح بسرعة، وانطلاقا من هذه الروح يقدم الاتحاد الأوروبي مشروع قرار هذا العام مكرسا للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونأمل أن يحظى بتأييد واسع

جدا وأن يكون بالإمكان اعتماده بتوافق الآراء، كما تم في قرارات مشابهة في الأعوام الماضية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): الألغام الأرضية تعرض للخطر سلامة ورفاه الأفراد. وهي تمنع الناس من ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية مثل الحق في حرية الانتقال، والحق في الغذاء والحق في الصحة. وهي تفسد إمكانات التنمية الاقتصادية والسياسية. ومن المهم أن ندرك الآثار الإنسانية والبعد الإنساني لمشكلة الألغام البرية. والأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام يجب أن يكون جوهرها الإنسان. فهذه مسألة انتعاش اجتماعي - اقتصادي لمجتمعات مزقتها الحروب، ومسألة مصالحة وإعادة تأهيل وإعادة بناء، وفي نهاية الأمر تنمية بشرية.

لقد كانت اتفاقية حظر الألغام هامة جدا في توليد قوة دفع سياسية وتوفير أداة عملية لتنفيذ العمل الضروري لمواجهة هذه التحديات. ووفقا لتقرير رصد الألغام البرية للحملة الدولية لحظر الألغام، كانت هناك منجزات هامة في الميدان خلال العام الماضي. انخفض إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد انخفاضا جذريا، وتوقف الاتجار بها بشكل عملي، ودمرت ملايين من مخزونات الألغام البرية المضادة للأفراد. ونزعت الألغام من مساحات كبيرة من الأراضي. والأكثر أهمية كان هناك انخفاض كبير في عدد ضحايا الألغام الجدد في البلدان الرئيسية.

لكن الحقيقة التي لا يمكن قبولها لا تزال قائمة ذلك أن الألغام الأرضية لا تزال تقتل وتشوه أناسا أبرياء. الألغام الأرضية لا تزال تفرض مشكلة إنسانية واجتماعية - اقتصادية وتشكل أزمة في بلدان كثيرة جدا. ولا تزال بعض الحكومات وجماعات المتمردين تستخدم الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولذلك يجب أن نواصل جهودنا لتحقيق عالمية اتفاقية حظر الألغام، ولإزالة الألغام من الأراضي المزروعة بها، وللوفاء على نحو أفضل باحتياجات ضحايا الألغام والمجتمعات المتأثرة بالألغام. ونحث كل الدول التي لم توقع وتصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك.

وبرامج العمل فيما بين الدورات بموجب الاتفاقية وضعت لتيسير ودعم الأداء الفعال للاتفاقية بتهيئة الساحة التي يمكن للحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية أن تلتقي لتبادل المعلومات، والخبرات والتجارب ولتعبئة الموارد للوفاء بالاحتياجات على أرض الواقع. وكانت السنة الأولى لهذا البرنامج ناجحة.

وكان من المشجع أن نشهد عددا كبيرا من المشاركين الذين ينتمون إلى المناطق المتضررة من الألغام - ومن المنظمات العاملة في هذا الميدان. وكانت المشاركة النشطة من جانب وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أثناء هذا العمل البرنامجي موضع ترحيب.

وترحب النرويج بتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحن نشارك تماما النهج الذي بمقتضاه أصبحت الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ المراحل الأولى تشكل جزء لا يتجزأ من استجابة المنظمة الأوسع نطاقا للأزمات الإنسانية، ولجهود الإعمار والتنمية في أعقاب الصراع. ولا يمكن النظر إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام على أنها مجرد عملية فنية. ويتعين على الأمم المتحدة وهي تضطلع بدورها في الإجراءات المتعلقة بالألغام أن تسلم بمدى ما تنطوي عليه المشكلة من تعقيد ومدى ما تتسم به مواجهتها من طابع ملح. إن معظم وكالات الأمم المتحدة ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي قد تضررت بصورة

أو بأخرى بمشكلة الألغام في اضطلاعها بعملها اليومي في شتى برامجها. ويتزايد الإدراج أيضا لضرورة معالجة مشكلة الألغام الأرضية معالجة فعالة خلال الاضطلاع بعمليات حفظ السلام. وتقتضي الضرورة تماسك الجهود المتعلقة بالألغام الأرضية في إطار الأمم المتحدة على نحو أكبر. وفي هذا الصدد نؤيد التطوير المستمر لقسم إزالة الألغام في الأمم المتحدة والدور الذي يقوم به بوصفه مركز تنسيق للإجراءات المتعلقة بالألغام داخل منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الوكالات والبرامج ذات الصلة. وقد أسهمنا في الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام دعما لأنشطة قسم إزالة الألغام، ودعما للجهود الرامية لوضع القسم على أساس مالي أكثر أمنا وأكثر استقرارا.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على إعادة النظر في المعايير الدولية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية واستحداث إجراءات دولية للاختبار ومبادئ توجيهية لاستخدام الكلاب في الكشف عن الألغام ومعدات إزالة الألغام آليا. وهذا من شأنه أن يجعل برامج الأعمال المتعلقة بالألغام أكثر فعالية ويقلل من معدلات الإصابات والحوادث الناجمة عن الإزالة غير الكاملة للألغام.

إن التمويل المستقر الذي يمكن التنبؤ به ضروري لتنفيذ برامج الأعمال المتعلقة بالألغام تنفيذا فعالا. وقد التزمت النرويج بتقديم مبلغ ١٢٠ مليون دولار على مدى فترة مدتها خمس سنوات. ومنذ عام ١٩٩٨ خُصص ما يزيد عن ٦٣ مليون دولار لمشاريع الأعمال المتعلقة بالألغام في الميدان.

وأود أن أبرز بضع نقاط ترى النرويج أنها ذات أهمية خاصة فيما يختص بتنفيذ برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في العام المقبل.

أولهما نشر المعلومات. لا بد لنا من مواصلة التركيز على تحسين نشر المعلومات ذات الصلة. وهذا يتضمن تعزيز الشفافية في مجال تمويل الأعمال المتعلقة بالألغام؛ ومواصلة عمليات استقصاء الآثار على المستوى ١؛ والاستمرار في إنشاء نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام، وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بوضع برامج لمساعدة الضحايا؛ وتبادل المعلومات الخاصة بتدمير المخزونات؛ وتشجيع الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام على الامتثال لالتزامات الإبلاغ وفقا للمادة ٧.

وتتعلق النقطة الثانية بالتنسيق والمرونة. وعلينا أن نحقق استفادة أكبر من آليات التنسيق على الصعيدين القطري والمحلي. ومن المفضل أن تشرف على هذه الآليات السلطات الوطنية والمحلية. وينبغي أن تشمل جماعات التنسيق الجهات المانحة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وينبغي أن تعمل هذه الجماعات على نحو وثيق مع مراكز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام. ويعد مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في كوسوفو حالة خاصة. ولكنه عمل على احتواء الأطراف الفاعلة الأساسية في كيان واحد متجانس. وينبغي اقتسام هذه الخبرة مع البرامج الأخرى للإجراءات المتعلقة بالألغام، واضعين في الاعتبار أن كل حالة تختلف عن الأخرى.

وتتصل النقطة الثالثة بالتنفيذ. وعلينا أن نواصل التركيز على إحراز التقدم في هذا الميدان. ويتمثل الهدف الوحيد المعقول في زيادة عدد قطع الأراضي التي طهرت من الألغام وتحقيق هبوط في أعداد ضحايا الألغام الأرضية الجدد. وتحقيقا لهذه الغاية، سنواصل إيلاء الأولوية للتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الألغام بوصفها الصك الدولي الوحيد لتناول الإجراءات المتعلقة بالألغام بطريقة شاملة.

وأخيرا، وفيما يتعلق بمساعدة الضحايا، ينبغي تقوية الهياكل الموجودة في القطاعات الصحية والاجتماعية وينبغي أن تشمل الخدمات والبرامج التي تستهدف ضحايا الألغام جميع المعاقين بصرف النظر عن أسباب إعاقتهم. ويتعين على المنظمات الدولية والمانحين والدول المتضررة أن تستكشف وسائل أخرى لتعزيز المساعدة المقدمة لضحايا الألغام، بما في ذلك إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا.

وتتطلع النرويج إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لمواجهة التحديات التي تنتظرنا.

السيد ليفرمور (كندا) (تكلم بالانكليزية): تود كندا أن تعرب عن تقديرها للأمين العام لأنه وفر لنا مرة أخرى هذا التقرير الشامل عن الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد أبرز بوضوح المشكلة الرئيسية التي تواجهنا وهي: مشكلة الألغام الأرضية على مستوى العالم التي تشكل تحديا لنا جميعا. لكن التقرير يسجل أيضا إحراز تقدم لافت للنظر. ونحن ممتنون للدور الهام الذي قامت به الأمم المتحدة في تحقيق هذا التقدم.

وتحيي كندا بصفة خاصة أنشطة قسم إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في إطار الدور التنسيقي الهام الذي يقوم به وفي تقييمه للتهديد الذي تشكله الألغام الأرضية في بلدان عديدة. ونحن نشكر إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على ما تقوم به من أعمال دعما لاجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا وضمان اتسام التقارير المقدمة بموجب المادة ٧ من الاتفاقية بالشفافية الفعالة. كما نعرب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لالتزامه باستحداث قدرة طويلة الأمد على إدارة وتنسيق برامج الأعمال المتعلقة بالألغام. ونحن نسلم بالدور الهام الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة الأخرى في معالجة الآثار الخبيثة المترتبة على الألغام الأرضية ونقدر هذا الدور.

(تكلم بالفرنسية)

وقد بين الأمين العام أن الألغام الأرضية ما زالت تسبب معاناة هائلة في كثير من بلدان العالم. لكننا نعرف الآن أن التدابير المبتكرة المتخذة على المستوى العالمي لمعالجة هذه المشكلة قد بدأت تحدث أثرا. إن اتفاقية أوتاوا، التي أصبحت مقبولة الآن رسميا من غالبية دول العالم، توفر للمجتمع الدولي إطارا عاما لحل مشكلة الألغام. وفي عام ١٩٩٩ احتفلنا بدخول هذا الصك الإنساني الهام حيز النفاذ في وقت مبكر. وفي هذا العام تعززت الشراكة ذات الأهمية الجوهرية بين الحكومات والمجتمع المدني سعيا إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا.

(تكلم بالانكليزية)

ووفقا لما جاء في التقرير المتعلق برصد الألغام الأرضية الذي أصدرته الحملة الدولية لحظر الألغام، فقد انخفض عدد منتجي الألغام المضادة للأفراد انخفاضا حادا في السنوات الأخيرة من ٥٤ إلى ١٦. وفي الوقت الحالي أصدر نصف عدد الدول الـ ٣٤ المعروفة بتصديرها للألغام المضادة للأفراد في الماضي، بيانا رسميا يفيد بأنها توقفت عن التصدير. وقد قامت أكثر من ٥٠ دولة في السنوات الأخيرة بتدمير ما يزيد عن ٢٢ مليون لغم أرضي من المخزونات.

وفي أكثر الدول تضررا بالألغام في العالم، يجري تحرير المزيد من الأرض من ربقة الألغام الفتاكة، ويعاد استخدامها المنتج في مجتمعات هي في أشد الحاجة إليها. وفي حين أن الألغام المضادة للأفراد بطابعها اللاإنساني لا يزال يوقع ضحايا جددا، فإننا نعرف أيضا أن معدلات الإصابة آخذة في الانخفاض – وذلك يعزى بدرجة كبيرة إلى

الجهود الرامية إلى تنفيذ برامج التوعية بخطر الألغام والحد منه. وينبغي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ ثقافة التوعية بخطر الألغام التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن تقطع شوطا بعيدا في تحسين فعالية هذا الجانب الهام من الأعمال المتعلقة بالألغام. ونحن نشجع تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية والتقييمات المنتظمة على حد سواء لضمان فعالية التوعية بخطر الألغام.

والآن يتلقى الناجون من الألغام ومجتمعاتهم المحلية مزيدا من الخدمات والدعم وعلى نحو أفضل. ونحن نشيد بمنظمات مثل شبكة الناجين من الألغام الأرضية على استمرارها في أن تكون في طليعة مقدمي الخدمات إلى ضحايا الألغام الأرضية وتشجيع الحكومات على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأشخاص الذين تغيرت حياتهم نتيجة لفظائع الألغام الأرضية.

وإن توفّر المزيد من المعلومات وإيجاد وسائل أفضل لإدارة هذه المعلومات يؤديان الآن إلى تحديد الأولويات الدولية بصورة فعالة. وخلال السنة الماضية أحرز تقدم جيد في الاضطلاع بدراسات استقصائية للأثر الاجتماعي – الاقتصادي وإيفاد بعثات للتقييم، وفي نشر نظام إدارة المعلومات عن الأعمال المتعلقة بالألغام في ١١ بلدا حتى الآن، وهو النظام الذي أنشأه مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وقد يكون أهم كل هذه الأمور، هو الاضطلاع بمزيد من الجهود لضمان استدامة الجهود المبذولة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. ففي كندا، على سبيل المثال، أنشئت المؤسسة الكندية للألغام الأرضية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص الجارية في التصديي للمشكلة العالمية للألغام الأرضية. وفي البلدان الأخرى أيضا، وفرت الجهود المبذولة لتعبئة الموارد أدوات جديدة للمجتمع الدولي لتنفيذ برامجه الحيوية.

وبينما يسعدنا هذا التقدم، فإننا نُذكّر يوميا بالتحديات التي ما زالت قائمة. ولذا فإننا ندرك أن تحقيق ما وعدت به اتفاقية أوتاوا يعني مواصلة الكفاح ضد انتاج واستعمال وتخزين ونقل هذه الأسلحة الغدارة. وإننا ندعو الدول التي لا تزال خارج إطار اتفاقية أوتاوا إلى أن تنضم في سنوات وليس في عقود إلى أغلبية دول العالم التي اختارت إزالة هذه الأسلحة.

ونكرر دعوتنا إلى الدول التي باستطاعتها تقديم المساعدة التقنية والمالية لمواجهة التحديات الهائلة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام أن تفعل ذلك وأن تدمج، حيثما لزم الأمر، الجهود المبذولة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام في تخطيط وبرمجة التنمية. وعلى غرار ذلك، ندعو مجلس الأمن، عندما يقر ولايات لعمليات حفظ السلام، إلى أن يعرب عن استعداده للنظر في وضع أهداف للأعمال المتعلقة بالألغام في سياق ولاياته.

ولضمان استمرار التقدم نحو إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، نحتاج إلى تحديد مواعيد نهائية عملية. فعلى سبيل المثال، في الاجتماع السنوي الثالث للاتفاقية، المقرر عقده في ماناغوا في أيلول/سبتمبر من السنة المقبلة، ينبغي أن نلتزم بالتدمير الكامل للألغام المخزونة في الأمريكتين بحلول ذلك الموعد. وينبغي أن نعمل جاهدين على ضمان أن تكون ١٢٠ دولة على الأقل صادقت على الاتفاقية بحلول ذلك الموعد، وأن نستوثق من أن كل الدول الأطراف ممتثلة لمتطلبات الاتفاقية المتعلقة بالشفافية في إعداد التقارير.

ولبلوغ هذه الأهداف، نحتاج إلى تحديد العقبات ومعالجتها. فعلى سبيل المثال، في حلقة دراسية بشأن تدمير

المخزونات عقدت مؤخرا في بيونس أيرس، اتفقت وفود من البلدان الموقعة من الأمريكتين على خطة عمل عملية وممكنة التحقيق. وسيتم التنسيق بشأن الخبراء لتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بتدمير المخزونات في الوقت المناسب. وستقدم المساعدة للدول على إكمال تقارير الشفافية.

وفي حين أن الاجتماع المقبل في ماناغوا في السنة المقبلة سيسلط الضوء بحق على الأمريكتين، فإننا ملتزمون أيضا بتحقيق التقدم في مناطق أخرى من العالم. وللحفاظ على الزخم في أفريقيا، مثلا، تقوم فرنسا وكندا ومالي بدعم مؤتمر يزمع عقده في باماكو، في شباط/فبراير ٢٠٠١. وحينئذ نأمل في وضع خطط للعمل ووسائل للاضطلاع بهذه الأعمال في سياق أفريقي. وبالمثل، سترعى كندا وهنغاريا حلقة دراسية إقليمية في بودابست في أوائل شباط/فبراير من السنة المقبلة بشأن المشاكل الخاصة المتعلقة بتدمير الألغام من طراز بي إف إم. وستستفيد هذه الحلقة الدراسية من الخبرة الخاصة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وبعض دولها الأعضاء.

(واصل كلمته بالفرنسية)

إن لدينا جميعا قضية مشتركة تتمثل في إيجاد حل مشترك لمشكلة الألغام الأرضية في العالم. ومن مسؤوليتنا المشتركة تكريم ذكرى من فقدوا أرواحهم نتيجة لاستخدام هذه الأسلحة، ومن واجبنا مساعدة ضحايا الألغام الأرضية. ونحن ننتظر اليوم الذي يمكن لنا فيه أن نعلن خلو العالم من بلوى الألغام.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وفي كل هذا العمل يتسم دور الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الشريكة لها بأهمية أساسية مطلقة. ومن خلال التعاون الدولي، المنسق والمنفذ بفعالية، يمكننا أن نستفيد فائدة قصوى من الموارد المحدودة. ومن خلال قيادة الأمم المتحدة، يمكننا المضي إلى الأمام جماعيا، وفقا للمعايير المشتركة. ومن خلال الحجة الأخلاقية المقنعة للأمم المتحدة، يمكننا أن نجعل اتفاقية أوتاوا معيارا للعالمية والشمولية الضروريتين للقضاء الكامل على بلوى الألغام الأرضية.

إنني أشيد بقيادة المنظمة. وكندا تتطلع إلى مواصلة التعاون بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام في السنوات المقبلة.

السيد كوبایاشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في السنوات القليلة الماضية، أحرز المجتمع الدولي تقدما مهما في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، وهي تشمل إزالة الألغام، والتوعية بخطر الألغام ومساعدة الضحايا. ومن الواضح أن اتفاقية أوتاوا، المبرمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كانت نقطة تحول في تيسير العمل المتعلق بالألغام في جميع أرجاء العالم. ويسعد اليابان أنه بمجرد ثلاث سنوات بلغ عدد الدول الأطراف الآن ١٠٧ دول. وبما أن اليابان شجعت البلدان التي لم تقرر بعد المشاركة في الاتفاقية على أن تفعل ذلك، فإن اليابان تود أن تعرب عن تقديرها لكل الدول التي أصبحت أطرافا فيها.

وتود اليابان أيضا أن تعرب عن عميق تقديرها لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولاسيما دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، التي تعمل بمثابة مركز تنسيق لأعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام، وكذلك المنظمات الدولية والوكالات غير الحكومية ذات الصلة التي اضطلعت بمبادرات في هذا المجال. فالتقدم المحرز كان من المستحيل أن يتحقق بدون جهودها وبدون شراكتها.

وعلى الرغم من تنامي قائمة الإنجازات، يتعين علينا أن نواجه الحقيقة القاسية المتمثلة في أن الألغام الأرضية ما زالت تؤذي البشر في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع وأنها لا تزال تزرع عمليا في بعض البلدان التي ما زالت تدور فيها صراعات.

ولأن عملية إزالة الألغام أصعب وأكثر تكلفة من عملية زرعها، ولأن الضرر الذي يلحق بالضحايا بدنيا ونفسيا يدوم لفترة طويلة، فمن الواضح أن علينا أن نستمر في تعزيز جهودنا من أجل مكافحة هذه الآفة.

والألغام الأرضية لا يقتصر ضررها فحسب على التسبب في المعاناة الإنسانية وحرمان البعض من حياتهم، أحيانا، بأكثر الطرق عشوائية ووحشية، بل إن وجود الألغام في الأرض يشكل كذلك عقبة خطيرة أمام الأشخاص الذين يحاولون أن يعيدوا بناء حياتهم في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. ونعتقد أن المشكلات التي تسببها الألغام لا بد أن تعالج باعتبارها تهديدا لحياة البشر، ولبقائهم ولكرامتهم. لذلك فهي تمثل تهديدا للأمن البشري، وهو المفهوم الذي تدعو إليه اليابان، وقد ركز عليه موري رئيس وزراء اليابان في بيانه أمام مؤتمر قمة الألفية. وانطلاقا من زاوية كفالة الأمن البشري، فإن اليابان تؤكد عزمها على معالجة المشكلات التي تمثلها الألغام الأرضية، وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي.

وفي مؤتمر التوقيع في أوتاوا، الذي عقد عام ١٩٩٧، اقترح وزير الخارجية آنذاك أوبتشي، أن نحدد لأنفسنا هدف الوصول بنسبة الضحايا إلى الصفر. وأدرجت تلك الفكرة بالفعل في إعلان مابوتو، الذي اعتمد في الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا المنعقد في العام الماضي. وقد أكدنا مجددا على أهمية ذلك الهدف أثناء الاجتماع الثاني للدول الأطراف، الذي انعقد في جنيف في أيلول/سبتمبر الماضي. وتوخيا لبلوغ هذا الهدف، أي الوصول بنسبة الضحايا إلى الصفر، أعلنت اليابان أنها ستسهم بمبلغ ١٠ مليارات ين، أو حوالي ٩٠ مليون دولار، على مدى فترة السنوات الخمس التي بدأت عام ١٩٩٨. وتحقيقا لذلك الهدف، واصلت اليابان تقديم المساهمات المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام، والذي تديره دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، ومشروع أفغانستان الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، جنبا إلى جنب مع المساعدات الثنائية التي تقدم إلى البلدان المتضررة بوجود الألغام في أراضيها.

ومن الأهمية بمكان أن تقدم المساعدة في مجال بناء القدرات لدى البلدان المتأثرة بهذه المشكلة، وذلك لتمكينها من القيام بالدور الأساسي في الأعمال المتعلقة بالألغام. ولذلك السبب، فقد دعمت اليابان إنشاء مراكز للأعمال المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وكمبوديا، وتايلند، وموزامبيق، وتشاد. وترى اليابان أن إنشاء مركز للأعمال المتعلقة بالألغام يمكن أن يكون آلية مفيدة لتشجيع البلدان المتأثرة بمشكلة الألغام على القيام بمبادرات. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، خصصت اليابان ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، لصالح تنفيذ مشروع لإنشاء مركز للأعمال المتعلقة بالألغام على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

وتؤمن اليابان أيضا بأن تنسيق الأنشطة التي تقوم بها مختلف الهيئات، ووضع المعايير لما تقوم به هذه الهيئات من أنشطة يعتبران مسألة هامة، حيث أن عددا من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية قد اضطلعت بالفعل بأنشطة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام خلال السنوات القليلة الماضية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، فإن اليابان تتوقع من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام أن تكون بمثابة همزة وصل من أجل تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام. وقد أسهمت اليابان هذا العام بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار في دعم هذه الدائرة.

فضلا عن ذلك، وبغية النهوض بالشراكة وتشاطر المعرفة بين المنظمات غير الحكومية، ينبغي تشجيع تطوير نظام لإدارة المعلومات. وتؤيد اليابان فكرة ما يسمى بمشروع نظام إدارة المعلومات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، والذي يعتبر بمثابة قاعدة بيانات موحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في البلدان المتأثرة بهذه المشكلة. وتقدر اليابان التعاون القائم بين دائرة الأمم المتحدة ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في تطوير هذه الأداة الهامة. وتسهيلا لأنشطة المنظمات غير الحكومية في هذا المجال، يعتبر وضع المعايير، مثل المبادئ التوجيهية للإجراءات المتعلقة بالألغام، مسألة بالغة الأهمية. ولذلك، قدمت اليابان مساهمة مالية من أجل تنقيح دليل السلامة فيما يتعلق بإزالة الألغام، والذي سيصدر قريبا. كما أسهمت اليابان في الدراسة الخاصة بالمبادئ التوجيهية في مجال استخدام الكلاب في الكشف عن الألغام، وهي مبادرة مشتركة بين دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وقد فعلنا ذلك لأن تبرعاتنا في السابق من أجل استخدام الكلاب كانت لها نتائج طيبة في الأعمال المتعلقة بالألغام في كرواتيا.

ولأن الأعمال المتعلقة بالألغام في البلدان في فترة ما بعد الصراع عادة ما تبدأ بإزالة الألغام، فقد تجمعت لدينا خبرات واسعة وموارد كبيرة في هذا مجال. ولكن اليابان تعتقد أن الوقت قد حان أيضا للتأكيد على أهمية مساعدة الضحايا حتى يمكن بالفعل تعزيز رفاهية الشعوب في البلدان التي تأثرت بمشكلة الألغام. ولأن اليابان قد أدركت منذ فترة طويلة أهمية مساعدة الضحايا، فقد تعاونت في العديد من المبادرات المتخذة في هذا المجال، بما في ذلك المشاريع التي تمت في كمبوديا، ولاوس، ونيكاراغوا، وغواتيمالا. واليابان، تصميما منها على مواصلة التعاون في مجال مساعدة الضحايا، تعمل الآن مع نيكاراغوا بصفتها نائبا لرئيس اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا، وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي ونشر الوعي بالألغام والمنبثقة عن اتفاقية أوتاوا. وينبغي ألا تقتصر مساعدة الضحايا على المساعدة الطبية وتوفير الأطراف الصناعية، بل لا بد أن تكون أوسع نطاقا من ذلك، وأن ترتبط بإيجاد فرص العمل التي تمكن الضحايا من الاندماج مرة أخرى في مجتمعاتهم.

وعلى المجتمع الدولي أن يعالج مشكلة الألغام الأرضية بكل ما يتوفر لديه من الموارد الفكرية والمادية، حتى يتحقق هدف الوصول بنسبة الضحايا إلى الصفر. واليابان، من جانبها تلتزم بتقديم مساهمة نشطة لمكافحة الألغام، حتى لا نترك للأجيال القادمة في القرن الحادي والعشرين أرضا ملوثة بالألغام.

السيد هوليس (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أود اليوم أن أوضح الإجراءات التي اتخذتها حكومة استراليا منذ التوقيع على اتفاقية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، لتضطلع بدورها في ضمان تحقيق عالم خال من الألغام الأرضية.

في عام ١٩٩٨، سن البرلمان الاسترالي قانون اتفاقية مكافحة الألغام المضادة للأفراد، والذي يعزز أحكام اتفاقية أوتاوا بموجب القانون الأسترالي، ويجرم المواطنين الاستراليين أو أفراد قوة الدفاع لزرع الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو حيازتها أو تطويرها أو الحصول عليها أو تخزينها أو نقلها. وتمشيا مع التزاماتنا بموجب المادة ٦ من الاتفاقية، أصبحت الحكومة الاسترالية مساهما رئيسيا في البرامج الدولية لإزالة الألغام ونشر الوعي بالألغام ومساعدة الضحايا، مع التركيز بشكل خاص على منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وخلال العام الماضي، رعت الحكومة الأسترالية حملة ”دمر حقل ألغام“، التي شاركت فيها منظمات غير

حكومية، والقطاع الخاص والحكومة. وتسعى مبادرة ''دمر حقل ألغام'' إلى إيجاد رعاة في المجتمع الأسترالي لإزالة حقول ألغام بعينها في كمبوديا. وتدفع الحكومة دولارا واحدا مقابل كل دولارين يتم التبرع بهما. ولم تكن تلك المبادرة مجرد حملة لجمع التبرعات، بل أنها ساعدت على نشر الوعي بمشكلة الأثر المدمر للألغام الأرضية في البلدان المتضررة. وتشارك الحكومة الأسترالية في أنشطة إزالة الألغام منذ عام ١٩٨٩. وقد خصصت ما يصل مجموعه إلى ١٠٠ مليون دولار أسترالي لصالح هذه الأنشطة خلال العقد الذي ينتهي عام ٢٠٠٥. وقد وجه الجانب الأكبر من هذا التمويل، حتى الآن، لصالح كمبوديا ولاوس وموزامبيق وأنغولا.

وكما ورد في المادة ٤ من الاتفاقية، دمرت استراليا مخزونها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ولقد تم استكمال تلك العملية قبل حوالي أربعة أعوام من التاريخ الذي كان مطلوبا منا فيه إنهاؤها في إطار الاتفاقية. واشتملت العملية على تدمير حوالي ١٣٠ ألف لغم أرضي، أو حوالي ٢٧ طنا متريا. وكما تسمح الاتفاقية، تم الاحتفاظ بعدد منها من أجل أغراض التدريب والبحث. ولكي تقوم بتنفيذ ذلك، طورت قوة الدفاع الأسترالية أسلوبا مبتكرا للتدمير وبتكلفة تناسب المردود، مستخدمة في ذلك زيت وقود نترات الأمونيوم ووقود الديزل. ولقد جذب ذلك الأسلوب اهتماما كبيرا من دول أخرى أطراف في الاتفاقية، وتعتقد قوة الدفاع الأسترالية أن هذا الأسلوب يوفر حلا رخيصا وفعالا لبلدان عديدة تدرس الخيارات لتدمير مخزوناتها. ولكي تساعد بلدانا أخرى في هذا الصدد، أتاحت الحكومة الأسترالية للدول الأطراف في الاتفاقية التقرير الفني عن تدمير مخزوننا وأعربت عن استعدادها لتقديم معلومات إضافية إلى الدول التي تطلبها.

وتأكيدا لهذا الالتزام، زار موظفون من الجيش الأسترالي بيرو في حزيران/يونيه من هذا العام استجابة لطلب المساعدة من حكومة بيرو. وكان غرض الزيارة تقييم ملاءمة هذا الأسلوب في التعامل مع مخزون الألغام الأرضية في بيرو. ونفهم أنه نتيجة لذلك سوف يدمر جيش بيرو في القريب العاجل مخزونه، مستخدما في ذلك الأساليب التي ابتكرها الجيش الأسترالي.

ولقد أدى الدور القيادي الذي لعبته أستراليا في هذه القضية إلى اختيارها مقررا مساعدا للجنة الدائمة لتدمير المخزون التابعة لاتفاقية أوتاوا. وأستراليا هي في الحقيقة مشارك نشط في جميع اللجان الدائمة التابعة لاتفاقية أوتاوا.

هذا إذن هو ما حققناه حتى الآن. ولكن ما الذي نركز عليه الآن اهتمامنا؟ لقد أظهر الإعلان الصادر في أيلول/سبتمبر في ختام الاجتماع الثاني للدول الأطراف التقدم المحرز حتى الآن بشكل إيجابي، إلا أنه أقر بأن أمامنا الكثير من العمل المطلوب. وبينما نقدر التقدم السريع في زيادة عدد الدول الأطراف – حيث يبلغ عددها الآن ١٠٧ – ترى حكومتي أن تعميم الاتفاقية هو أولوية رئيسية.

وتساهم الحكومة الأسترالية في الجهود العالمية الرامية إلى تشجيع مزيد من الالتزام بالاتفاقية من خلال تركيز جهودنا على جيراننا. ومن خلال شبكة بعثاتنا الدبلوماسية دعونا بلدان جنوب المحيط الهادئ إلى الالتزام بالاتفاقية. ولذلك فإن مما شجعنا كثيرا تصديق ناورو على الاتفاقية وانضمام كيريباس إليها، الذي حدث قبل الاجتماع الثاني للدول الأطراف مباشرة، والذي عقد في أيلول/سبتمبر. وتعمل الحكومة الأسترالية أيضا مع الشبكة الأسترالية للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية على وضع برنامج تعاوني من أجل تعبئة الدعم للاتفاقية بين بلدان جنوب شرق آسيا.

والحكومة الأسترالية مستعدة أيضا للنظر في مشاركة البلدان الإقليمية في خبرتها الفنية، وعلى سبيل المثال من

خلال توفير التدريب على أساليب تدمير المخزونات. ومن خلال برنامج عمل الألغام التابع للحكومة، سوف ننظر في تمويل أنشطة في إطار البرنامج، ولقد التزمنا بتقديم ما يصل إلى ٢٠٠ ألف دولار استرالي للأنشطة المتعلقة بالدعوة.

أود الآن التحول في إيجاز إلى اتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والتي يشار إليها أيضا مرارا بوصفها اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية. وبينما لا تحظر الاتفاقية استخدام الألغام الأرضية أو إنتاجها أو نقلها فهي تضع قيودا على الدول الأطراف فيها. وهي ذات أهمية خاصة حيث تجمع عددا من المنتجين والمستخدمين الرئيسيين للألغام الأرضية الذين لم ينضموا بعد إلى اتفاقية أوتاوا.

وتتعامل الاتفاقية أيضا مع مجموعة من الأسلحة الأخرى، مثل الألغام المضادة للمركبات، وأسلحة الليزر المسببة للعمى وآلات حارقة، والتي لا تشملها اتفاقية أوتاوا. وتعتقد الحكومة الأسترالية، بوصفها مؤيدة قديمة للاتفاقية أنه ما زال لهذه الاتفاقية دور هام في التعامل مع الألغام والأسلحة الأخرى التي لها آثار عشوائية مماثلة. ولقد أعلنت الحكومة، آخذة ذلك في الاعتبار، ترشيح استراليا لرئاسة مؤتمر استعراض الاتفاقية المزمع عقده في نهاية عام ٢٠٠١.

ويمكن للأعضاء أن يطمئنوا إلى أن استراليا ستواصل دعم اتفاقية أوتاوا وأداء دورها في ضمان تحقيق عالم خال من الألغام الأرضية.

السيد كيتيكهون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تقديم تقديري للأمين العام على التقرير الشامل والمفيد (A/55/542) الذي قدمه إلينا حول المساعدة في إزالة الألغام. ويعطي التقرير صورة عامة عن أعمال إزالة الألغام التي اضطلعت بها في بلدان مختلفة في كل أرجاء العالم برامج الأمم المتحدة والوكالات الأخرى ذات الصلة بها.

وفي كل يوم يصاب أو يقتل الأبرياء من الألغام الأرضية والذخائر الأخرى غير المفجرة التي ما زالت متناثرة على السطح أو مدفونة في التربة في أكثر من ٦٠ بلدا حول العالم. وبمساعدة المجتمع الدولي بذلت الحكومات الوطنية قدرا كبيرا من الجهد للتغلب على المشكلة وفعلت كل شيء بإمكانها. وكانت الإنجازات هامة، ولكن بلا شك ما زال هناك الكثير مما يجب عمله. وهناك حاجة إلى المزيد من العمل المنسق على المستوى الدولي، وينبغي بذل كل جهد لتكثيف التعاون الدولي لضمان النجاح في هذه المهمة الشاقة.

ونتيجة لأشد قصف جوي أثناء الحرب الهندية – الصينية، خاصة بين عام ١٩٦٤ و ١٩٧٣، ما زال بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حتى اليوم متأثرا بشدة بهذه الذخائر غير المفجرة. وفي الوقت الحاضر، يؤثر التلوث الصادر من الذخائر غير المفجرة في ما يصل إلى ٥٠ في المائة من أرض البلد. وهذه القنابل الصغيرة، أو ''البوميي'' كما تسمى في لاوس، وتنتشر في كل مكان، في القرى والمدن وعلى الطرق وفي منحدرات التلال والحدائق وحقوق الأرز، تنفجر في ضحاياها بدون تمييز، بمن فيهم الأطفال والنساء والمزارعون الفقراء.

ولمعالجة هذه المشكلة نفذت حكومتنا برنامجا شاملا منذ عام ١٩٩٦ يهدف إلى خفض عدد الإصابات المدنية من الذخيرة غير المفجرة وزيادة كمية الأرض المتاحة للإنتاج الغذائي والأنشطة الإنمائية الأخرى. وينقسم البرنامج إلى أربعة عناصر هامة: الوعي الاجتماعي، والتدريب وبناء القدرات، والمسح، والإزالة. ومن المهم أن ننوه إلى أنه تم تسجيل نجاحات عديدة أثناء تنفيذ البرنامج. وتم إطلاع

مئات الآلاف من السكان على أخطار الذخائر غير المفجرة، ونتيجة لذلك تم خفض عدد الحوادث. إضافة لذلك، أزيلت الألغام من أكثر من ٧٠٠ ١ هكتار من الأرض وتم تدمير حوالي ٢٨٠ ألف قطعة ذخيرة غير مفجرة.

وتم أيضا في إطار هذا البرنامج تدريب أكثر من ٢٠٠ ١ شخص من أبناء لاوس على العمل في الميدان. ويعمل هؤلاء الموظفون الوطنيون بهمة كبيرة على الصعيد الميداني، وأصبح أغلبهم الآن قادرون على أداء أعمالهم دون مساعدة من الخبراء الأجانب.

ونأمل في أن نحقق المزيد من النتائج الإيجابية في السنوات القادمة. وأود أن أعرب، بالنيابة عن حكومة لاوس، عن خالص شكرنا لحكومات أستراليا وألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والاتحاد الأوروبي على الدعم التقني والمالي الذي قدموه إلينا في مساعينا الرامية إلى التغلب على هذه المشكلة.

ويحدونا أمل وطيد في أن يستمر برنامج لاوس المتعلق بالأجهزة غير المنفجرة في تلقي الدعم اللازم من المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بغية تمكينه من إنجاز المهام المسندة إليه.

ومع دخولنا في الألفية الجديدة، لا تزال الألغام الأرضية والأجهزة غير المنفجرة من المواضيع التي تسبب قلقا عميقا للمجتمع الدولي. فلنعمل معا بكل جدية من أجل حل هذه المشكلة، وبذلك نعطي لكل الذين يعيشون تحت تهديد الألغام الأرضية والأجهزة غير المنفجرة فرصة للتمتع بحياة سلمية ومنتجة. ونعتقد أنه من خلال الجهود المتضافرة على الصعيد العالمي والتي تقوم الأمم المتحدة فيها بدور مركز التنسيق ستكون لدينا كل الفرص التي تجعلنا قادرين على أن نرقى إلى مستوى المهام المناطة بنا.

السيد ستينبرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مرة أخرى من البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار ''تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام''.

إن الألغام الأرضية المزروعة في ثلث دول العالم والتي يبلغ عددها ٧٠ مليونا تشكل تهديدا مأساويا، ليس فحسب للأفراد الذين أصبح نحو ٣٠٠ ٠٠٠ منهم من المعوقين نتيجة للحوادث الناجمة عن تفجر الألغام الأرضية، بل أيضا للسلام والديمقراطية والمصالحة الوطنية. وتحول هذه الألغام دون عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بعد توقف القتال، كما أنها تعوق عملية الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإنعاش والتنمية.

ولهذا تلتزم الولايات المتحدة التزاما قويا بتعبئة الموارد اللازمة لبلوغ عالم آمن من الألغام بحلول عام ٢٠١٠، وهو الهدف الذي تيسره ''مبادرة إزالة الألغام بحلول عام ٢٠١٠'' التي يرعاها الرئيس كلينتون. فمنذ أن تكلم الرئيس كلينتون من هذه المنصة في عام ١٩٩٤ عن الرعب الذي تسببه الألغام الأرضية، خصصت حكومتنا نحو ٤٠٠ مليون دولار لإجراءات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وتكنولوجيات إزالة الألغام، وسوف نقدم مبلغا آخر يزيد على ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١. وهذه مساهمة كبيرة، إلا أنه لا يمكن لأي حكومة أو وكالة دولية أو مجموعة خاصة أن تحقق بمفردها أي شيء يذكر في حل هذه المشكلة. فلا بد لنا من أن نعمل معا.

وتعمل الولايات المتحدة هذا العام مع أكثر من ٣٠ دولة في كل أنحاء العالم لإزالة الألغام من أخطر حقول الألغام، ولتدريب العاملين في مجال إزالة الألغام للأغراض

الإنسانية، وتثقيف الأطفال وآبائهم وأمهاتهم حيال كيفية التعرف على هذه الأسلحة وتجنبها. ويجري تنفيذ هذه البرامج في كل أنحاء العالم، وأكبرها ينفذ في البوسنة وأفغانستان وموزامبيق وأنغولا وكمبوديا ورواندا ولاوس وأمريكا الوسطى.

كما أننا نستخدم أفضل المواهب العلمية في الولايات المتحدة للتعرف على تقنيات جديدة للكشف عن الألغام وإزالتها. ويقوم صندوق باتريك ليهي لضحايا الحرب، الذي سمي باسم أحد الأبطال الأمريكيين في مكافحة الألغام الأرضية تكريما له، مع وكالات أخرى بتوريد أجهزة الجراحات الترقيعية وغيرها من المساعدات الطبية والمهنية والنفسية للناجين من حوادث انفجار الألغام الأرضية في أكثر من ١٠ بلدان، ويجري الاضطلاع بهذا العمل من خلال مؤسسة قدامى المحاربين الأمريكيين في فييت نام، وشبكة الناجين من الألغام الأرضية، والمركز الدولي لإعادة التأهيل، والجماعات الأخرى المكرسة لهذا الغرض.

ومع ذلك، فإن النجاح في مكافحة الألغام الأرضية لا يقاس بعدد البرامج ولا حتى بعدد الألغام الأرضية التي تتم إزالتها من الأرض، وإنما بما تحدثه هذه البرامج من تأثير على حياة الناس في البلدان المتضررة بالألغام. وهنا نجد أنه قد تحققت انتصارات حقيقية. فقد خفضت كمبوديا معدل الحوادث الناجمة عن تفجر الألغام الأرضية من ٥٠٠ حادث في الشهر عام ١٩٩٢ إلى مجرد ٥٠ حادثا في الشهر الآن، وهو رقم لا يزال كبيرا، ولكنه يمثل تحسنا كبيرا.

وفي أفغانستان، على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار، فإن عشرات الآلاف من هكتارات الأراضي الزراعية التي كانت مزروعة بالألغام من قبل قد طهرت وأعيدت زراعتها. وفي موزامبيق، أدت إزالة الألغام من آلاف الأميال من الطرق إلى السماح بعودة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين إلى الوطن.

ومما يثلج الصدر أن نشهد كيف يستأنف الناس بسرعة حياتهم ويستعيدوا كرامتهم بعد إبلاغهم بأن حقولهم وقراهم ومدارسهم أصبحت آمنة من الألغام. وتحقق رواندا وناميبيا وأمريكا الوسطى تقدما كبيرا في القضاء على حقول الألغام التي كانت مزروعة لديهم.

ومن دواعي فخرنا أن نعمل مع منظومة الأمم المتحدة في المساعدة على تحقيق هذه النتائج. ونحيي الدور الأساسي الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تحت الرئاسة القديرة السابقة لتوري سكيدسمو وماري فاولر وكذلك تحت الرئاسة القادمة لمارتن باربر.

وتشيد أيضا بالمساهمات الحيوية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى.

كما أننا نساعد في تعزيز مراكز الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخارج؛ وندعم العمل الذي فتح عهدا جديدا والذي يقوم به مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وجامعة جيمس ماديسون، وننشئ مع الاتحاد الأوروبي وآخرين مواقع عالمية لتقييم التكنولوجيات الواعدة لإزالة الألغام، ونستعين بدعم الدول الـ ٤٤ الأعضاء في مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية المعني بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وثمة تطور مثير آخر يتمثل في إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص للتصدي لهذا التحدي العالمي. وعلى سبيل المثال، تعمل جمعية الأمم المتحدة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية مع الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة

المعنية ببرنامج تبن حقلا من حقول الألغام، الذي يولد مساهمات من القطاع الخاص لإزالة الألغام من أسوأ حقول الألغام في أفغانستان والبوسنة وكمبوديا وكرواتيا وموزامبيق. ويعمل مركز الإجراءات المتعلقة بعمليات المسح مع مؤسسة قدامى المحاربين الأمريكيين في فييت نام ومؤسسة الأمم المتحدة في المساعدة على القيام بعمليات مسح لمناطق الألغام في أكثر من ١٠ بلدان للمساعدة في تخطيط استراتيجيات جديدة.

وقد أصدرت دار النشر ''دي سي كوميكس'' أكثر من مليون كتاب فكاهي للتوعية بأخطار الألغام لأطفال البوسنة وأمريكا الوسطى وكوسوفو. ويقوم معهد مارشال للتراث ومعهد ''همتي دمبتي'' بشراء وتدريب ونشر الكلاب المتخصصة في الكشف عن الألغام. وتساعد شركة إنتاج كراسي المقعدين للعالم بزيادة حركة المعوقين في عشرات البلدان.

وتعبر هذه الإجراءات عن أفضل الغرائز الإنسانية في التصدي لمأساة الألغام الأرضية فيقوم في وقت واحد كل شخص بإزالة أحد هذه الألغام.

وعلى جبهة ذات صلة بالموضوع، ترحب الولايات المتحدة بالالتزام الدولي بحماية المدنيين في كل أنحاء العالم من الألغام الأرضية، وهو التزام تجسد في معاهدة أوتاوا واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونحن نحيي الحكومات والمنظمات الدولية والمجموعات المدنية التي تعمل في إطار الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، لجعل حلم العالم الآمن من الألغام أكثر قربا إلى الواقع.

وفيما يخصنا، فمنذ عام ١٩٩٦ قامت الولايات المتحدة بتدمير ٣,٣ مليون لغم أرضي. وفي عام ١٩٩٧ عمد الرئيس كلينتون إلى فرض حظر دائم على تصدير ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونحن نسعى حاليا في مؤتمر نزع السلاح إلى تعميم هذا الحظر على المستوى العالمي. وفي عام ١٩٩٩ انضمت الولايات المتحدة إلى البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي يتضمن قيودا رئيسية على استعمال الألغام الأرضية. كما نسعى جاهدين إلى إيجاد بدائل للألغام الأرضية، وسوف ننضم إلى معاهدة أوتاوا بحلول عام ٢٠٠٦، إذا وجدنا تلك البدائل ونشرناها.

وأعرف أن الكثيرين في الولايات المتحدة وفي شتى بقاع العالم كانوا يفضلون أن نسلك مسلكا مختلفا تجاه معاهدة أوتاوا. ومع ذلك، فإن هذا الخلاف لا يثنينا عن هدفنا المشترك، وهو القضاء على تهديد الألغام الأرضية في كل مكان في العالم قبل نهاية هذا العقد. وبالعمل معا، يمكننا أن نتصدى لهذا التحدي. فنحن ندين للجيل المقبل من مواطني العالم ليس بأقل من الحق في أن يمشوا على أرض هذا الكوكب دون شعور بالخوف.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): لقد قيل الكثير عن الحاجة الماسة إلى أن تحسن الأمم المتحدة أساليب عملها. وقال المنتقدون إنه عندما يتعلق الأمر بوكالات المنظمة، لا تعرف اليد اليسرى ما الذي تفعله اليد اليمنى. وهذا بكل وضوح ليس هو الحال بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

فالإجراءات المتعلقة بالألغام هي شاغل إنساني هام كان من الممكن أن يبرر نشأة بيروقراطية جديدة كاملة في إطار منظمتنا. ولكننا، بدلا من المضي في ذلك الاتجاه، ركزنا على إنشاء هيكل تنسيقي أمكننا من خلاله أن نعزز إلى الحد الأقصى قدرات ١٤ وكالة للأمم المتحدة، وكذلك قدرات أعضاء المجتمع المدني، على ضمان نجاعة ونجاح جهودنا في مجال الإجراءات المتعلق بالألغام. وفي هذا الصدد، نعترف ونشيد بالدور الذي تؤديه دائرة الأمم المتحدة

للإجراءات المتعلقة بالألغام، بوصفها مركز تنسيق حيوي لجميع جهودنا. ومع أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، فقد أنجزت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الكثير أيضا. ونحن نتفق مع كل من يرى ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم المتواصل لهذه الدائرة.

أما الخطوة الحاسمة التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم، فقد اتخذناها عندما اتفقنا بتوافق الآراء على ضرورة معالجة أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام على أساس أوسع نطاقا وأكثر شمولا – أي ألا يكون تركيزنا حصرا على إزالة الألغام. فباعترافنا بأننا نحتاج أيضا إلى التشديد على الأثر التام والكلي لمشكلة الألغام، بما في ذلك القضايا الاجتماعية – الاقتصادية وأهمية إيجاد حلول طويلة الأجل لها، اتخذت الإجراءات المتعلقة بالألغام بعدا جديدا تماما، لم يسمح لنا فحسب بإحراز تقدم في إزالة الألغام، بل وجعلنا أيضا أكثر قدرة على التعامل مع ضحايا الألغام والأراضي والمجتمعات المتضررة منها.

وكان هذا التطور يتطلب استحداث وبدء وتنسيق ودعم أنشطة لم تكن الأمم المتحدة تستفيد منها استفادة كاملة من الخبرات. ويسعدنا أن هذا النهج آخذ في الاتساع، وأنه يتضمن الآن الاعتراف بالحاجة إلى تقديم المساعدة في تدمير مخزونات الألغام باعتباره عنصرا إضافيا في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وكعهدنا فيما سبق، نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا، لأنه لا يعكس التطورات الهامة في الإجراءات المتعلقة بالألغام فحسب، بل إنه أيضا يرمز إلى نجاح النهج الشامل والمنسق الذي اتخذناه بشأن هذا الموضوع. وقد وصف الأمين العام هذا النهج بطريقة موجزة ومحددة في تقريره الممتاز عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. فهذا التقرير يعرض الأنشطة المنسقة التي تباشرها مختلف وكالات الأمم المتحدة، إلى جانب عمل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، كما أنه يبرز التزام وسخاء الدول المانحة التي لولاها لما استطعنا أن نحقق شيئا يذكر. ونحن ننضم إلى عالم يشعر بالامتنان، في توجيه الشكر إلى تلك البلدان على دورها الحاسم في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وأتفق مع الأمين العام في ملاحظته أن المشكلة العالمية المتمثلة في الألغام الأرضية لا تزال تشكل تحديات هائلة للمجتمع الدولي ولمنظومة الأمم المتحدة. فقد كانت هناك زيادة حادة في عدد البلدان والمناطق التي تحتاج إلى المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، الأمر الذي فرض مطالب إضافية على موارد محدودة. وسيكون على الأنشطة المتعلقة بالألغام أيضا أن تأخذ في الحسبان الاعتراف المتزايد بأن مشكلة الأجهزة غير المنفجرة سيتعين معالجتها هي الأخرى في المستقبل. وبينما يلزم أن نتأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، فعلينا أيضا أن نبذل كل جهد لكي نكفل عدم استمرار تفاقم مشكلة الألغام الأرضية.

وحظر الألغام الأرضية أحد الحلول التي تؤيدها الغالبين تماما. ونحن ننضم إلى الكثيرين غيرنا الذين دعوا إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا. ونعتقد أننا إذا أردنا أن نمضي قدما بنهج شامل على طريق الإجراءات المتعلقة بالألغام، فعلينا أن نرجع إلى مصدر هذه الأسلحة، ونحول دون إنتاجها أو نشرها على الإطلاق.

وفي حين أن فرض حظر شامل على الألغام الأرضية يعد جزءا هاما من الحل الشامل، فقد رأينا أن أطراف الصراعات المسلحة ما زالت قادرة بشكل أو آخر على الالتفاف حول كل أشكال الحظر والتحريم. ومن المهم إذن أن نواصل أيضا جهودنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى

لمنع الصراعات والحد منها، بالتصدي لأسبابها الجذرية وتوفير المحافل والفرص لحسم هذه الصراعات بطريقة عادلة وسلمية وذات مغزى.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): تولي مصر أهمية خاصة لمشكلة الألغام الأرضية، والجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة للدول المتأثرة من هذه المشكلة، وذلك في ضوء تأثر مصر من مشكلة الألغام الأرضية والذخائر غير المفجرة طيلة أكثر من ٥٠ عاما.

ومن هذا المنظور الواقعي، أطلع وفد مصر على تقرير الأمين العام الخاص بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي هذا الإطار أيضا، ترحب مصر باهتمام الجمعية العامة بمتابعة هذا الموضوع منذ عام ١٩٩٣، والأهمية المتزايدة التي يوليها المجتمع الدولي ككل لمواجهة هذه المشكلة، وهو الاهتمام الذي يعكس مدى الإحساس بخطورة مشكلة الألغام التي تستوجب التعامل معها بشكل شامل يأخذ كافة زوايا وأبعاد المشكلة في الاعتبار.

وفي الوقت الذي نتفق فيه على الطرح الوارد في الفقرة ١١٨ من تقرير الأمين العام المشار إليه، حول التركيز على آثار مشكلة الألغام في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، وأهمية إيجاد حلول طويلة الأجل، نرى أن هذا الطرح يتناول جزءا فقط من المشكلة، ولا يتناولها بشكل شامل؛ حيث يجب أن تشمل جهود المجتمع الدولي المتصلة بمواجهة مشاكل الألغام، تناول كافة عناصر وأبعاد المشاكل المتصلة بالألغام بقدر متساو، الإنسانية منها والتنموية والاقتصادية والديمغرافية والأمنية، وذلك حتى يتسنى إيجاد حل شامل لتلك المشاكل، وليس مجرد تهدئتها بحلول مبتسرة غير شاملة.

ومن ناحية أخرى، فإن مصر، وبصفتها من أكبر الدول المتضررة من مشكلة الألغام الأرضية، تجد صعوبة في الاتفاق مع الطرح الوارد في الفقرة ١١٨ من تقرير الأمين العام، حول الإشارة إلى ظهور نهج جديد لم يعد يحصر الجهود في التركيز على إزالة الألغام فحسب، بل أصبح يتضمن أنشطة جديدة مثل التدريب للتوعية في مجال الألغام، ومساعدة الضحايا، وإعادة التأهيل والإدماج.

فعلى الرغم من تأييد مصر لهذه الجهود نرى ضرورة أن يركز نهج التعامل مع مشاكل الألغام على جهود إزالة الألغام في المقام الأول، باعتبارها تمثل تهديدا مباشرا موجها إلى الإنسانية وإلى التنمية الاقتصادية على أن تلي تلك الأولوية أية جهود إضافية مثل التي أشار إليها التقرير.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٢٢ من تقرير الأمين العام فإنها تتطلب في الحقيقة توضيحا من الأمانة العامة حول المقصود منها خاصة ما ورد في الجزء الأخير من هذه الفقرة ويشير إلى أن يخصص للأغراض الإنسانية الموارد المحصلة عن طريق صندوق الأمم المتحدة الائتماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو ما يعني توجيه موارد المساهمات الطوعية إلى الأغراض الإنسانية، بينما تخصص الاشتراكات المقررة في الميزانية لأنشطة الإجراءات المتصلة بالألغام التي يضطلع بها دعما للمهام التي يقررها مجلس الأمن، وهو ما يعني توجيه موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة لصالح الأنشطة التي يقرها مجلس الأمن في مجال الألغام.

من ناحية أخرى، غابت عن تقرير الأمين العام للأسف مرة أخرى هذا العام، الإشارة إلى مسؤولية الدول التي قامت بزرع ألغام في دول أو في أراضي دول أخرى خلال فترات زمنية سابقة. كما غاب عن التقرير أيضا فكرة دعوة تلك الدول لتقديم مساعدات لإزالة الألغام التي قامت بزرعها في أراضي الغير.

وأود أن أتطرق من جديد إلى مشكلة الألغام الأرضية في مصر، وهي مشكلة أساسها وجود قرابة ٢٣ مليون لغم أرضي وذخائرها غير منفجرة مزروعة على مساحة تزيد على ٢٨٠ ألف هكتار من الأرض المصرية. إن الأغلبية العظمى من هذه الألغام يرجع تاريخها إلى معركة العلمين وما سبقها وما تبعها من معارك في الصحراء الغربية المصرية، حيث قامت الدول المتحاربة حينذاك بزرع هذه الألغام أو ترك هذه المتفجرات، الأمر الذي يعتبر عقبة كبيرة في سبيل تنمية هذه المناطق، وهي مناطق تسعى بلادي فعلا إلى تنميتها، كما يمثل تهديدا كبيرا لسكانها. وتقوم السلطات المصرية بالفعل، وفي إطار إمكاناتها المادية، بتنفيذ خطة طموحة لتطهير الأراضي المصرية من هذه الألغام الأرضية. وقد بدأ العمل وفقا لهذه الخطة في تموز/يوليه ١٩٩١ وحتى الآن. وأود في هذا المجال أن أركز على عدد من النقاط أهمها ما يلي.

أولا، أن تنفيذ هذه الخطة المصرية يلقي بأعباء مالية وفنية كبيرة لا ينبغي أن تتحملها الحكومة المصرية وحدها، خاصة وأن مصر لم تشارك في مسؤولية وضع كل هذه الألغام.

وثانيا، أن هناك حاجة ملحة وعاجلة لقيام الدول التي نشرت الألغام بالأراضي المصرية للتقدم بمعلومات وخرائط دقيقة حول أماكن هذه الألغام، فضلا عن تقديم المساعدة في عمليات إزالتها.

وثالثا، أن تكلفة إزالة هذه الألغام قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا، حيث دفنت تحت طبقات سميكة من الرمال بسبب خاصية تحركات الرمال في هذه المناطق من الصحراء الغربية المصرية، وهو الأمر الذي يستدعي تكنولوجيا متطورة لإزالتها.

ورابعا، أن وجود هذا الكم الهائل من الألغام على مساحات أرضية شاسعة يقف عائقا أمام جهود الحكومة المصرية لاستخدام المصادر الطبيعية بهذه الأراضي، كما يعترض الجهود التنموية في كل من الصحراء الغربية ومنطقة سيناء.

وخامسا، أن هذه الألغام قد سببت ولا تزال تسبب، للأسف، خسائر بشرية لا يمكن للضمير الإنساني أن يتجاهلها.

وفي هذا الإطار، وفي إطار الجهود المصرية لمواجهة مشكلة الألغام وآثارها، تعاونت مصر خلال العامين الماضيين مع وحدة الأمم المتحدة لأنشطة الألغام، وأسفر هذا التعاون البناء عن إيفاد الأمم المتحدة بعثة لتقييم مشكلة الألغام في مصر، خلال الفترة من ٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ لدراسة وتقييم مشكلة الألغام المصرية. وبموجب هذه الزيارة أصدرت الأمم المتحدة تقريرا بتاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ تضمن عرضا شاملا لمشكلة الألغام في مصر ومقترحات عملية لمواجهة هذه المشكلة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر إلى وحدة الأمم المتحدة لأنشطة الألغام بإدارة عمليات حفظ السلام على الجهود التي قامت بها في هذا المجال. وسوف تتابع مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول المهتمة تفعيل عمليات إزالة الألغام بالأراضي المصرية وبخاصة في الصحراء الغربية من مصر. والحكومة المصرية من ناحيتها، قامت عام ٢٠٠٠ بوضع آلية رفيعة المستوى لتنظيم القاعدة الإدارية والفنية اللازمة للتعامل مع هذه المشكلة، وذلك من خلال إنشاء لجنة قومية للإشراف على عملية إزالة الألغام، مشكّلة من العديد من الوزارات والأجهزة المصرية المعنية.

ولقد تطور مفهوم التعامل مع قضية إزالة الألغام منذ التوقيع على اتفاقية أوتاوا. وتم التعامل مع هذه القضية من

منظور جديد يأخذ في الحسبان عدة اعتبارات بجانب جهود إزالة الألغام، منها إعادة التأهيل، والتوعية وهو الأمر الذي انعكس على مشروع القرار الذي يقدم في إطار هذا البند، حيث تم تغيير عنوان مشروع القرار المقدم في هذا الإطار من ''المساعدة في إزالة الألغام'' منذ الدورة الثالثة والخمسين إلى – وهذا هو العنوان الجديد – تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وإننا وإن كنا، كما ذكرت سابقا، لا نمانع هذا التوجه الجديد فإننا لا نزال نرى أن أولوية جهود المجتمع الدولي يجب أن توجه إلى عمليات إزالة الألغام، وذلك للعمل على وقف المزيد من ضحاياها.

وفيما يتعلق باتفاقية أوتاوا، وعلى الرغم من الاستجابة الدولية السريعة للتوقيع والتصديق عليها، ومع تضامن مصر مع الهدف الإنساني السامي الذي يقف وراءها، إلا أن دولا عديدة أخرى، ومصر من ضمنها، لديها تحفظات كثيرة على هذه الاتفاقية، أشرنا إليها أمام العديد من المحافل الدولية، وهو الأمر الذي يدعو إلى القيام بدراسة أشمل لموضوع الألغام في المحفل التفاوضي الدولي المخصص لهذا الغرض، وهو مؤتمر نزع السلاح، وذلك لما يشوب اتفاقية أوتاوا من أوجه قصور عديدة يأتي في مقدمتها أن الاتفاقية تتجاهل مسؤولية الدول التي زرعت ألغاما على أراضي الغير عن إزالتها – أي إزالة هذه الألغام. كما أن المعاهدة لا تنص على توفير المساعدات لهذه الدول التي تتعرض أراضيها للألغام، وأخيرا، فضلا عن تجاهل المعاهدة التام لحق ومسؤولية الدول في تأمين حدودها والدفاع عن نفسها.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يولي الوفد الروسي أهمية كبيرة لما تنطوي عليه مشكلات إزالة الألغام من تعقيد. إن استمرار خطر الألغام في شتى مناطق العالم يشكل عقبة كأداء تعترض التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتأهيل الدول المتضررة من الصراعات. وثمة آثار تترتب على هذه المشكلات من الناحية الإنسانية من بينها وقوع إصابات بين السكان المدنيين.

وقد قمنا بصورة تقليدية بدعم الجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل التغلب على الآثار المترتبة على خطر الألغام. ونحن ننظر إلى عمليات إزالة الألغام بوصفها مساهمة هامة في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع وفي تعزيز الاستقرار الإقليمي. ونحن نتفهم معاناة الأفراد من ضحايا الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد في مختلف القارات ونتعاطف معهم في معاناتهم.

ومن المحزن، أن روسيا لديها خبرة مباشرة بهذه المشكلة. ففي كل عام يتعين على إدارة الخدمات في وزارة الدفاع ووزارة حالات الطوارئ في روسيا أن تبطل مفعول ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ جهاز متفجر. وكثير منها من بقايا الحرب العالمية الثانية. ويتعين على مهندسينا العسكريين أن يواجهوا مشكلة جعل أحدث أنواع الألغام المصممة لتدمير الناس والمعدات آمنة وذلك كجزء من عملية مكافحة الإرهاب في شيشنيا.

ونحن نسلِّم بأن حظر إنتاج واستعمال وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد يجب أن يكون الهدف الشامل الذي يسعى المجتمع الدولي لتحقيقه. ويحبذ الاتحاد الروسي اتخاذ نهج تدريجي نحو تحقيق هذا الهدف من خلال سلسلة من المراحل المؤقتة المتفق عليها. ومما له أهمية في هذا الصدد، في رأينا، أن نكفل انضمام الدول على أوسع نطاق للبروتوكول المعدل الثاني، والمسمى ببروتوكول الألغام، الملحق باتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بالأسلحة اللاإنسانية. فهذه الوثيقة تستند إلى إقامة توازن دقيق بين الدول المهتمة، مع مراعاة مصالحها الأمنية والدفاعية. وإننا نعلق أهمية كبيرة

على المؤتمر الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر الماضي وهو المؤتمر الأول للدول الأطراف في البروتوكول المعدل الثاني لاتفاقية الأسلحة اللاإنسانية – وعلى اعتماد وثيقة تساعد على حل مشكلة الألغام.

ويسهم الاتحاد الروسي مساهمة حقيقية في عمليات إزالة الألغام. ويشارك خبراؤنا بشكل منتظم في عمليات إزالة الألغام في بلدان رابطة الدول المستقلة. وقد كان هناك اعتراف دولي واسع النطاق بالعمل الذي قام به المهندسون العسكريون الروس في أراضي دول يوغوسلافيا السابقة. ونحن نشارك أيضا بنشاط في المساعدة على حل هذه المشكلة عن طريق توفير الخرائط الرقمية للمناطق التي تعج بالألغام.

إن مشاركة روسيا في أنشطة إزالة الألغام هي دليل حي على التزامها بالالتزامات الدولية المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد ومساهمتها في الجهود الرامية إلى التغلب على الآثار الضارة الناجمة عن الأزمات الإقليمية وكفالة السلم والأمن في المناطق المتضررة. ويكمل هذا العمل تعاوننا البناء في عملية إزالة الألغام مع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا. ونحن نتخذ خطوات لزيادة مشاركتنا في هذا المجال على المستوى الدولي. وفي آب/أغسطس من هذا العام، اتخذت الحكومة الروسية قرارا بشأن اعتماد تدابير لكفالة مشاركة الاتحاد الروسي في البرامج والمشاريع والعمليات الدولية الخاصة بالأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام. ويعالج هذا القرار المسائل المتصلة بتقديم المساعدة للدول الأخرى فيما يتعلق بعمليات إزالة الألغام.

ونحن نكرر التأكيد على استعدادنا للتعاون مع الأمم المتحدة ومع جميع الدول المهتمة في مجال الأنشطة المتصلة بإزالة الألغام والمشاركة النشطة في عمليات إزالة الألغام على المستوى الدولي.

السيد بيكاسو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): لاحظنا بارتياح في السنوات الأخيرة ظهور إرادة سياسية دولية حقيقية تسعى إلى استئصال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فهي أسلحة مؤذية وخبيثة وعشوائية الأثر ينطوي استعمالها على آثار مهلكة من وجهة نظر الدول والمجتمع المدني بأسره. وقد أدت الجهود التي بذلت بعد ذلك، والنزعة الخلاقة والالتزام السياسي التي وضعت مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في مكانة خاصة على جدول الأعمال المتعدد البنود، إلى الاعتراف التام بأن وجود تلك الألغام يشكل تهديدا دائما للقانون الإنساني وأن استعمالها إهانة لمبادئ وقواعد حقوق الإنسان، بما لا يدع مجالا لتبريرها أو تفسيرها.

ولقد كانت بيرو، وستظل مؤيدا قويا لهذه القضية أي: حظر هذه الألغام. فهي شاركت منذ البداية في العملية التي أدت إلى اعتماد اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وكانت من أوائل الدول التي صدقت عليها. وبالمثل، فإن بلدي، وعيا منه بضرورة كفالة عالميتها وتنفيذها التام، شارك أيضا في أول اجتماعين للدول الأطراف عقدا في مابوتو وجنيف. وتشغل بيرو حاليا منصب نائب رئيس لجنة الألغام، التي اندمجت في لجنة التكنولوجيا ذات الصلة.

وقد مكّن هذا العمل الذي يتخلل الدورات للترويج لهذا البند والنظر فيه من إنشاء محافل تركز على المناقشات الرامية إلى استعراض نظم إزالة الألغام والمعايير المستخدمة لتحديد الاتجاه الذي يسير فيه التعاون الدولي، فضلا عن إنشاء تدابير لبناء الثقة وتوطيد السلم. وترى بيرو، في هذا السياق، أن تخطيط برامج الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام وإدارتها، يجب أن تقررهما القوات المسلحة لفرادى الدول، وفقا للمعايير المقبولة عالميا، بحيث تصبح محورا للقرارات الوطنية بشأن هذا الموضوع.

وبهذه الروح، ستشارك بيرو في الاجتماع المقبل للجان أوتاوا الدائمة المزمع عقده في جنيف. وهذا الاجتماع، الثالث من نوعه، مثال على الجدية والالتزام اللذين قرر بهما المجتمع الدولي أن يعالج المشكلة المشتركة المتمثلة في الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وبيرو دولة عضو أيضا في البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى (البروتوكول الثاني) الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وقد شاركت في المؤتمر السنوي الأول للدول الأطراف وقدمت التقارير السنوية المطلوبة. وهي تنتظر باهتمام المناقشة التي ستعقد في الاجتماع المقبل، المزمع عقده في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر.

وعلى الصعيد الإقليمي دعم بلدي، داخل منظمة الدول الأمريكية، القرار القاضي بتحويل نصف الكرة الغربي إلى منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستحداث سجل للمنطقة. وساهمت أيضا في إنشاء آلية محددة للتعاون الدولي من خلال إعداد قائمة بأسماء خبراء إزالة الألغام لإكمال الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ اتفاقية أوتاوا.

لقد ظلت الألغام الأرضية المضادة للأفراد تستعمل في جميع الحروب تقريبا، سواء كانت بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، وخلّفت ألوف الضحايا في السنوات الأخيرة. وبيرو ليست غريبة على هذه البلوى، وقد أعربت عن التزامها بأهداف ومقاصد الاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها، من خلال الأعمال الملموسة التالية.

أنشأنا فريقا عاملا مسؤولا عن التنسيق بين التخصصات المتعددة وفيما بين القطاعات، وهو تنسيق لوضع خطة عمل تمكّن من الوفاء بالالتزامات المحددة في اتفاقية أوتاوا في إطار الحد الزمني المنصوص عليه.

ونفّذ الجيش بنجاح مشروعين لإزالة الألغام على حدود إكوادور، وطهر حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ متر مربع بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠٠. وثمة مشروع لإزالة الألغام من قناة زاروميلا، ينتفع منه المزارعون وأبناء الشعب في بيرو وإكوادور، ما زال تنفيذه ينتظر التمويل. وتمت إزالة وتدمير ٣٠ ٠٠٠ لغم مضاد للأفراد من حقول الألغام، كما تم تدريب موظفين لتدمير الترسانات في المستقبل. وما زالت كفالة خطوط التعاون لتمويل هذه المهمة منتظرة.

وأنشأنا مجلسا وطنيا لدعم المعوقين لدعم إعادة تأهيل ضحايا الألغام جسديا ونفسيا وإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وأُعدت حملات وقائية باللغات المحلية في المناطق المتأثرة على حدودنا الشمالية.

وأمكن اتخاذ تلك الخطوة الهامة، إلى حد كبير، بفضل دعم وتعاون الدول الصديقة الملتزمة بالمبادئ الأخلاقية والإنسانية لهذه القضية. ونتوجه بالشكر إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا وإسبانيا على إسهامها القيم.

وتعتقد بيرو أن المساعدة المالية والتقنية للبلدان المتأثرة لا يمكن فصلها عن هدف القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعلى هذا الأساس، يشدد بلدي على ضرورة أن يقوم الصندوق الاستئماني للدعم في مجال إزالة الألغام بفتح حساب بيرو، في إطار منظمة الدول الأمريكية، لمواصلة اجتذاب التعاون الدولي لمشروعات تنفيذ الأنشطة الخاصة بالوقاية ومساعدة الضحايا وإزالة الألغام في الأراضي الوطنية التي ما زالت تنتظر التطهير.

وتود بيرو أيضا أن تعرب عن امتنانها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية على برامج الدعم التي أنشآها بالتبرعات الدولية للإسهام في حل المشكلة الإنسانية الطويلة الأمد الناتجة عن هذه الأجهزة. ويعرب بلدي أيضا عن تقديره للعمل الهام الذي اضطلعت به في هذا الميدان شتى المنظمات غير الحكومية.

والحملة الرامية إلى القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد مثال فريد لاستمرار الالتزام الدولي بالأخلاق المتفق عليها والذي شرع، في رأي الكثيرين، بشكل رائد في سلوك الطريق الطويل تجاه شكل جديد للتعايش السلمي العالمي القائم على الاعتراف بمصالح عليا مشتركة. وهذا المعلم الهام، الجديد تماما، يمثل في نفس الوقت حافزا وتحديا دائما يمكّن الدول من الإعراب عن إرادتها كمعيار عالمي تجب مراعاته، ولا سيما حين تظل هذه الأسلحة تشكل سببا مباشرا للموت والتشويه والترهيب لحياة ألوف المدنيين الأبرياء.

السيد شوكت (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لا يزال شبح آثار الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد يطارد السكان المدنيين في مختلف مناطق العالم. وفي أكثر من ٦٠ بلدا ناميا، من ضمنها أفغانستان وكمبوديا وأنغولا والبوسنة والهرسك والصومال، تسبب الاستعمال غير المسؤول للألغام الأرضية، نتيجة للاحتلال الأجنبي أو الصراعات الداخلية، في مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة. واليوم، في أفغانستان وحدها، يوجد حوالي عشرة ملايين لغم أرضي مبعثرة في جميع أرجاء البلد. وبينما تظل باكستان تستضيف أكثر من مليوني لاجئ أفغاني، فإن أحد العوامل الهامة التي تعوق عودتهم يتمثل في مشكلة الألغام الأرضية التي تلحق الأذى ببلدهم.

وبالنظر إلى كبر حجم الأزمة العالمية للألغام الأرضية واتساع نطاقها، فإن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في الجهود المبذولة للتعامل مع هذه المشكلة. وقد قطعت الأمم المتحدة مسافة في هذا المجال منذ أن عرض لأول مرة قرار بشأن الموضوع في سنة ١٩٩٣. وفي حين أن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تخدم غرضا مفيدا من ناحية التعاون، فإن للوكالات الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا دورا هاما. وقد تابعت باكستان على نحو وثيق تطور دور الأمم المتحدة في الأعمال المتعلقة بالألغام، خاصة في مجالات مثل إزالة الألغام ووضع معايير دولية لعمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

لقد أحاط وفدي علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام المعنون ''تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام''، الوارد في الوثيقة A/55/542. فهو يلقي نظرة على برامج فرادى البلدان ومشاركة مختلف وكالات الأمم المتحدة في الأنشطة المتعلقة بالألغام.

والتقرير يمكن أن يكون أكثر إثمارا وإفادة لو أنه ألقى بعض الضوء على مدى المشكلة بكاملها. فمثلا، تقدير مجموع عدد الألغام المزروعة في كل بلد من البلدان المتضررة يمكن أن يكون مفيدا. وهذا العدد يمكن أن يعطينا فكرة جيدة عما ينبغي القيام به من عمل إضافي وعن مقداره.

وبالمثل، فإن التقرير لا يحدد بصورة واضحة ما إذا كانت الموارد المسخرة في كل بلد كافية، أم أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل. ومن المهم أن يقدم تقرير الأمين العام فكرة أوضح عن المدى الحقيقي للمشكلة وعما إذا كانت الجهود الدولية الحالية كافية للتعامل معها.

ويود وفدي أن يسجل تحفظاته فيما يتعلق بالقول الوارد في الفقرة ١١٨ من التقرير، والذي يشير إلى ظهور

نهج جديد تجاه العمل المتعلق بالألغام ”لم يعد يحصر التركيز في إزالة الألغام فحسب“. وتعتقد باكستان أن تطهير الألغام أو إزالتها لا تزال في لب كل الأنشطة المتعلقة بالألغام. ولا شك أن التوعية بخطر الألغام، وحملات الدعاية ومساعدة الضحايا، أنشطة هامة، ولكنها لا يمكن أن تحل محل مركزية إزالة الألغام. لا يوجد طريق مختصر إلى الإزالة الفعلية للألغام الأرضية في البلدان المتضررة، وليس هناك حل آخر مستدام لهذه المشكلة.

ونعرب عن الأمل في أن النهج الجديد الذي أعلنته الأمانة العامة لن يسمح بتحويل الموارد الشحيحة عن تطهير الألغام إلى أنشطة أخرى مثل حملات التوعية وما إلى ذلك. نحن، في حقيقة الأمر، بحاجة إلى أن ندعم الذين يضطلعون بالفعل بعمليات تطهير الألغام بعيدا عن أضواء وسائط الإعلام. وينبغي لجهود التوعية في شكل عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية والحملات الإعلامية أن تركز بشكل أكبر على الحاجة لجلب المزيد من الموارد لصالح الجهود الفعلية لتطهير الألغام في البلدان المتضررة من هذه المشكلة. واليوم، وبينما نجد أن المجتمع الدولي على درجة عالية من الوعي بشأن مشكلة الاستخدام العشوائي للألغام، فإن الموارد المتوفرة لمعالجة المشكلة لا تتناسب مع ضخامة هذه المشكلة. ونأمل أن يسهم المجتمع الدولي، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، بالمزيد من الموارد من أجل مواجهة هذا التحدي.

وباكستان، بدورها، أسهمت بشكل فعال في عمليات إزالة الألغام في العديد من البلدان المتضررة. وإن مشاركتنا في إزالة الألغام في كل من الكويت وكمبوديا وأنغولا والبوسنة والصحراء الغربية إنما تعبر عن التزامنا في هذا المضمار.

وينبغي عدم الخلط بين المناقشات حول تطهير الألغام والمطالبة بالتحكم في استخدام الألغام، الأمر الذي ينطوي على مسائل تدخل ضمن مجال نزع السلاح. ويجب أن تعالج هذه المسائل في إطار مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، تؤيد باكستان المبادرة ببدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول صك قانوني دولي يحظر نقل الألغام أو تصديرها.

في عام ١٩٩٧ أعلنت باكستان وقفا اختياريا على تصدير الألغام الأرضية. كما قمنا بالتصديق على البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، وقدمنا معلومات عملا بالمادتين ١١ (٢) و ١٣ (٤) من البروتوكول الثاني المعدل. ولا تزال باكستان مستعدة للتفكير في المزيد من التدابير والمبادرات في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة بغية معالجة المشكلات الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية.

السيد عيس البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): إن مشكلة الألغام وغيرها من مخلفات الحرب لا تزال تشكل أحد شواغل المجتمع الدولي. وهذه هي الدورة الثامنة للجمعية العامة على التوالي التي تناقش فيها هذا البند الهام مما يعكس مدى إدراكنا لخطورة الألغام المزروعة في حوالي ٧٠ دولة والتي يزيد عددها على ١٢٠ مليون لغم قابلة للتفجير. وقد أكد المجتمع الدولي مرارا انشغاله بهذا العدو الخفي الذي لا يهدد يوميا حياة الآلاف من النساء والأطفال فقط بل يشوه الأغلبية منهم ويلحق خسائر اقتصادية واجتماعية وبيئية فادحة في الدول المتضررة، خاصة وأن بعضها من بين أقل الدول نموا.

وبالرغم من التقدم البسيط الذي أحرز في السنوات الأخيرة في مواجهة هذه المشكلة فإن الجهود الدولية في هذا الصدد لا تزال تتعثر، مما يؤدي إلى استمرار معاناة الدول

المنكوبة التي تواجه مشكلة الألغام التي تحتاج إلى الموارد الكافية لتطوير قدراتها المحلية لتخطيط وتنفيذ برامج ينبغي أن تكون شاملة في هذا المجال وفي مقدمتها إزالة الألغام وتوفير التدريب الفني والتقنية الحديثة وتبادل المعلومات للتخلص من هذا الموت البطيء الذي يهدد سكانها ومساندة الضحايا وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

لقد أولت قمة الألفية اهتماما لهذه المشكلة، إذ تضمنت الفقرة التاسعة من إعلان الألفية، ضمن أشياء أخرى، نداء بتدمير الألغام. ونحن نشير بارتياح إلى جهود الأمين العام ومساعديه بصفة خاصة للدور التنسيقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال.

إن الجماهيرية العربية الليبية تؤيد جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للقضاء على هذه المشكلة التي تسببت في القتل والتشويه العشوائي للآلاف من المدنيين الأبرياء وتعرقل تحقيق التنمية. كما أننا نشكر الأمين العام على التقرير الدوري الذي قدمه إلينا حول هذا الموضوع والوارد في الوثيقة A/55/542. غير أن التقرير يغفل، للأسف، مرة أخرى الإشارة إلى الدول التي تضررت من جراء زرع الألغام في أراضيها من قِبل دول أخرى خلال فترات زمنية سابقة وإلى تأكيد مسؤولية الدول التي زرعت الألغام في أراضي الغير ومطالبتها بتعويض ضحايا ألغامها.

كما أود أن أشير إلى اتفاقية أوتاوا التي نتضامن مع الأهداف النبيلة التي تسعى لتحقيقها. إلا أننا نعتبر أنها تفتقد إلى شيء أساسي وهو خلوها من أية أحكام أو بنود بشأن تحديد المسؤولية القانونية للدول التي زرعت الألغام في أراضي الدول الأخرى وحق الدول المتضررة في التعويض. كما أن أحكام هذه الاتفاقية لا تميز بين الاستعمال المشروع للألغام الأرضية لأغراض الدفاع من قِبل دول وشعوب العالم الثالث التي ليست لديها القدرة للدفاع عن نفسها ضد الدول القوية التي تملك أسلحة الدمار الشامل، وبين الاستعمال غير المسؤول للألغام من جانب الدول الأخرى المتحاربة التي تملك كل أنواع الأسلحة الفتاكة.

إن بلادي عانت ولا تزال تعاني من مشكلة الألغام التي زرعت في أراضيها خلال الحرب العالمية الثانية. وهذا أدى إلى نشوء واستمرار مأساة فريدة يتعين على المجتمع الدولي التعامل معها لأنها نشأت عن خطأ ارتكبته ثلاث دول في حروبها على أرضنا وتسببت بذلك في خلق مأساة شنيعة لليبيين، حيث حولت هذه الدول المتحاربة الأراضي الليبية إلى منطقة كرّ وفرّ، مما حمل القوات المتحاربة على زرع الملايين من الألغام لعرقلة تحركات العدو. وقد انتهت تلك الحرب منذ أكثر من نصف قرن ولكن الألغام لا تزال مزروعة في الأراضي الليبية وأراضي الدول المجاورة، وترجع خطورتها إلى أنها مبعثرة وسط الصحراء بسبب حركة كثبان الرمال والسيول وعوامل التعرية التي أدت إلى جرف الألغام ووصولها إلى أماكن غير متوقعة. والمطلوب الآن إلزام الدول المسؤولة بتحمل مسؤولياتها الكاملة عما ارتكبته من قتل وتشويه لليبيين والاعتراف بخطئها وتقديم الخرائط الدالة على مواقع ألغامها وتعويضنا عن الأضرار التي لحقت ولا تزال تلحق بنا من جراء هذه الألغام.

إن حقنا في إزالة تلك الألغام بواسطة الدول التي تسببت فيها والتعويض عن الأضرار البشرية والتنموية واضح وضوح الشمس. فهذه الألغام لم تزرع نتيجة لحرب أهلية أو نتيجة لنزاع مسلح بين بلداننا ودول أخرى خارجية، ولكنها كانت بسبب عمليات عسكرية أثناء حرب عالمية كبرى هي الحرب العالمية الثانية بين قوات المحور وقوات الحلفاء في فترة محددة وعمليات عسكرية معروفة للجميع ومدونة في كتب التاريخ. والمسؤولية هذه واضحة والجريمة واضحة أيضا. وقد تحملت بلداننا تبعات هذه الحرب دون أي ذنب أو

مسؤولية، على عكس دول العالم الأخرى التي برزت فيها مشكلة الألغام نتيجة لصراعات داخلية أو حروب أهلية أو غيرها.

لقد سبق لوفد بلادي أن أعلن أمام الجمعية العامة عن الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه بين بلادي وإيطاليا منذ سنتين، وهي إحدى الدول الثلاث التي زرعت ملايين الألغام في الأراضي الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية، والذي سيتم بموجبه التعاون بين البلدين لإزالة وتطهير الأراضي الليبية من الألغام، وتقديم العلاج والتعويضات للأشخاص المتضررين، وإنشاء صندوق مشترك لتمويل تعمير المناطق المتضررة، ولمساعدة المعاقين وإقامة مركز طبي لعلاج المصابين من الألغام. ونحن نعبِّر الآن عن ارتياحنا لقيام الحكومة الإيطالية مؤخرا بالشروع في الإجراءات التنفيذية الخاصة بهذه الاتفاقية. ونتطلع إلى الدولتين الأخريين أن تحذوا حذو إيطاليا في الاعتراف بمسؤولياتهما وفي مساعدتنا في التخلص مرة وإلى الأبد من الألغام المدفونة في أراضينا.

إن أفريقيا هي أكثر قارات العالم التي نُكبت بعدد كبير من الألغام الفتاكة المدفونة في أراضيها، إذ أن هناك أكثر من ٥٠ مليون لغم مدفونة في القارة الأفريقية تخبِّئ الموت والدمار للسكان وتعرقل حركة الناس والبضائع والخدمات، وبذلك تعطل تحقيق التنمية. فيوجد مثلا في إحدى الدول الأفريقية التي عانت من الصراعات القبلية والتدخل الأجنبي طويلا وحدها ثلث هذه الألغام التي تحتاج إلى خمسين عاما لإزالتها إذا استمرت الجهود الدولية على هذا النمط البطيء في إجراءات إزالة الألغام. ولذلك فإن على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية القصوى لمساعدة الدول المتضررة في القارة وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمكينها من التخلص من هذه المشكلة، خاصة وأن القارة تواجه تحديات خطيرة في مجالات أخرى أيضا مما يدعونا لمضاعفة جهودنا على كل المستويات لمعالجة هذه المشكلة والتغلب عليها.

وقد أكد زعماء أفريقيا وأوروبا خلال قمتهم الأولى التي عقدت في القاهرة في بداية شهر نيسان/أبريل الماضي على أهمية قيام تعاون دولي لإيجاد حل شامل لمشكلة الألغام، وعلى الأخص تكثيف الجهود لتطهير الأراضي الأفريقية من الألغام ونشر حملة توعية لمخاطرها ومساعدة ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم وتقديم الدعم المالي والفني للدول الأفريقية المتضررة من أجل إنجاح القضاء على الألغام.

إن الدول العربية تعاني هي أيضا من هذه المشكلة المزمنة، وقد انعقدت ندوة إقليمية عربية عن الألغام وتأثيراتها على التنمية في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في التاسع من نيسان/أبريل الماضي ولمدة يومين وحضرها وفود من الدول العربية وممثلون عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى حيث درست هذه المشكلة من كافة جوانبها السياسية والتاريخية والعسكرية والتنموية والإعلامية والقانونية والإنسانية. وقد توصل المشاركون إلى توصيات تطالب بتقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول التي تضررت من زرع الألغام الأرضية، وتبنِّي حملات إعلامية للتعريف بأخطار هذه الألغام وتبادل المعلومات حولها. وتدعو التوصيات إلى إنشاء لجان وطنية خاصة بمشكلة الألغام في الوطن العربي لإعداد الدراسات والبرامج التي تكفل مواجهة هذه المشكلة والاتصال بالمنظمات المعنية لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود.

كما قررت الندوة دراسة إمكانية إنشاء مركز معلومات عربي يُعنى بمشكلة الألغام ومخاطرها وتبادل الخبرات والمعلومات بشأنها، وكذلك توحيد وتنسيق الأنشطة العربية الحكومية والأهلية المتعلقة بإزالة الألغام الأرضية على مستوى الوطن العربي. وقد أكد المشاركون

مسؤولية المجتمع الدولي، وخاصة الدول المسؤولة عن زرع الألغام في أراضي دول أخرى، ضرورة أن تتحمل هذه الدول مسؤوليتها في هذا الشأن بإزالة هذه الألغام وتوفير التمويل والخبرة الفنية اللازمة لذلك، وتعويض الضحايا.

في الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى أهمية التعاون الدولي في مجال إزالة الألغام في البلدان المتضررة، ويشكر دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والإدارات والبرامج الأخرى في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى على جهودها في هذا الشأن ويؤيد التوصيات الواردة في الفصل السابع من التقرير الموضوع أمامنا، لأن الأخذ بها في رأينا سيساهم بفعالية في دعم الجهود المبذولة للتغلب على هذه المشكلة المزمنة.

السيد لي كي - شيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشامل الذي يبرز الإنجازات المحققة حتى الآن والتحديات التي نواجهها في المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام.

ومنذ أن اعتمدت مسألة الأعمال المتعلقة بالألغام بوصفها بندا في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ حققت الجهود الدولية المبذولة لمعالجة هذه المشكلة بعض التقدم على المستوى العالمي. فلقد انخفض استخدام الألغام المضادة للأفراد، وبدأ تحقيق التعليق الواقعي شبه الكامل لنقل الألغام المضادة للأفراد، وانخفض عدد ضحايا الألغام بدرجة كبيرة.

وبالرغم من كل ذلك التقدم، ما زال هناك الكثير المطلوب عمله لحل مشكلة الألغام. فما زالت الألغام المضادة للأفراد تشكل تهديدا كبيرا للبلدان المتضررة بشدة. ونظرا للطبيعة الثابتة للألغام المضادة للأفراد فإنها تلحق خسائرها ليس بالسكان فحسب بل أيضا بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ولقد أزهقت أرواح عدد كبير من الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وهي كذلك تشكل عقبة أمام عودة اللاجئين والأشخاص المشردين الآخرين، وعمليات المساعدة الإنسانية، وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. وللرد على تلك التحديات المعقدة، لا بد أن يعالج المجتمع الدولي قضية الألغام بأسلوب أكثر شمولية وذلك من خلال القيام في آن واحد بإزالة الألغام، والتوعية بقضية الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام. وإذا فعلنا ذلك فلا يمكننا المبالغة في التشديد على أهمية التحديد الواضح للبرامج والعمليات المتعلقة بالألغام واستهدافها.

لقد شاركت مؤخرا منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية، ومنظمات إقليمية، وحكومات وطنية بشكل أكبر في أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي التأكيد على أهمية دور التنسيق الرئيسي للأمم المتحدة في إحداث التعاون في هذا المجال.

وسوف يشكل جمع المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب وتقييم أثر الألغام على البلدان المتضررة الأساس لتقديم المساعدة الفعالة. وفي هذا الصدد، من المشجع أن نرى أنه تم تحسين نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام، الذي وضعته دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي للتطهير الإنساني للألغام، وتم نشره في عدد متزايد من البلدان. كذلك نرحب بقيام الأمم المتحدة بوضع معايير دولية للأعمال المتعلقة بالألغام

علاوة على ذلك، نلاحظ بارتياح أن برنامج الأمم المتحدة قد بدأ في إجراء دراسات حول الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للألغام على السكان والمجتمع وفعالية الجهود المناظرة لإعادة دمج ضحايا الألغام في تلك المجتمعات. وبغض النظر عن جدارة تلك الدراسات بالثناء وقيمتها،

ينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهدا مماثلا من أجل تعزيز الأدوات التعليمية البسيطة التي تزداد قيمتها في إنقاذ أرواح العديد من الأبرياء. وبوسع الأدوات التعليمية أن تخفض بدرجة كبيرة عدد ضحايا الألغام من خلال زيادة وعي الناس بمدى قرب خطر الألغام منهم.

وفي آذار/مارس ١٩٩٩، شهدنا سريان مفعول اتفاقية حظر الألغام، التي تستهدف الحظر الكامل للألغام المضادة للأفراد. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، رأينا أيضا سريان مفعول البروتوكول الثاني المعدل التابع لاتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة، التي تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد. ويشارك وفد بلادي الرأي بأن اتفاقية حظر الألغام تقدم إطارا شاملا للعديد من جوانب الأعمال المتعلقة بالألغام. ومع ذلك، يشمل البروتوكول الثاني المعدل أيضا جانبا إنسانيا حيث يحظر الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد. وفي رأينا أن هاتين الآليتين ينبغي أن تكتسبها أهمية متساوية في التعامل مع مشاكل الألغام في حالتنا الراهنة. وتتقدم حكومتي الآن في إجراءاتها المحلية نحو الانضمام إلى البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بحلول نهاية هذا العام.

وتشارك جمهورية كوريا المجتمع الدولي في شواغله الإنسانية بشأن المعاناة البشرية والخسائر المأساوية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد.

ومن نفس المنطلق، نحن ندعم ونساهم في العديد من برامج إزالة الألغام التي تقودها الأمم المتحدة. وما فتئت الحكومة الكورية تشارك في فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتقدم مساهمات سنوية للصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ونؤيد رأي الأمين العام القائل بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل التمويل اللازم لتلبية الطلبات المتزايدة من البلدان المنكوبة بالألغام. وإذ تضع حكومة بلادي هذا الرأي في اعتبارها فإنها ستنظر في مضاعفة دعمها للصندوق الاستئماني المشار إليه وذلك بتقديم تبرع إضافي هذا العام. وعلاوة على ذلك، تقدم جمهورية كوريا مساعدة مالية إلى عدة بلدان على أساس ثنائي، وهي تعتزم التوسع في تقديم هذه المساعدة في حدود قدرتها.

ومع دخولنا الألفية الجديدة، لا بد لنا من أن نجدد التزامنا بالأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام بحيث نكفل للشعوب في البلدان المنكوبة بالألغام الحرية في السعي لتحقيق تنميتها الشخصية دون خوف من التعرض للإصابة بالألغام. ونرى أن هذا الحلم لا يمكن أن يصبح حقيقة إلا من خلال الجهود المتضافرة والتعاون الوثيق من جانب المجتمع الدولي مع قيام الأمم المتحدة بدور مركز التنسيق في هذه الجهود. وأود في ختام كلمتي أن أؤكد للجمعية العامة أن حكومة جمهورية كوريا ستواصل الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي لتحقيق هذا الغرض.

السيد صن (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد كمبوديا أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة الأمين العام على تقريره الشامل المعنون: ”تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام“ (A/55/542). ويصف هذا التقرير التحديات الجسيمة والاستراتيجيات المطلوبة للتصدي لجميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام في بيئات متنوعة. هذه الاستراتيجيات ينبغي أن تكون محددة جيدا وأن تستهدف النجاح في الوفاء بكل توقعات المجتمع العالمي والبلدان المتأثرة بالألغام الأرضية.

وبعد سنوات من النزاع والدمار الناجمين عن الصراعات السياسية الداخلية، ما زال يسود جو من القلق في أعقاب الحروب المدمرة التي دارت في كمبوديا. ومع وجود ما يقدر بنحو ٤ إلى ٦ ملايين لغم وقدر كبير من الأجهزة

التي لم تفجر المدفونة حاليا في أراضي كمبوديا، فإن من الثابت أن شخصا من بين كل ٣٨٠ شخصا إما ازهقت روحه أو بُتر أحد أطرافه. إنها مأساة حقا أن ذلك البلد ما زال من البلدان الأشد تأثرا بالألغام في العالم. وأنا على ثقة من أن أعضاء الجمعية العامة يدركون الحالة الدقيقة والمعقدة التي يواجهها الشعب الكمبودي حاليا فيما يتعلق بسير الحياة الطبيعية في المناطق الملوثة بالألغام الأرضية، وهي حالة تشكل عقبات ضخمة تعوق جهود التنمية الوطنية.

ومنذ عام ١٩٩٣، يقوم المركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام – الذي يعمل في شراكة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كجزء لا يتجزأ من الحملة الوطنية الشاملة للتصدي لمشكلة التلوث بالألغام الأرضية – بصوغ خطط أولوياته على أساس برنامج عمل يرتكز على قاعدة عريضة. وقد حقق هذا البرنامج تقدما كبيرا في بناء القدرات في مجالات تحديد مواقع الألغام، وشن حملات توعية بأخطار الألغام، وتطهير الألغام، وبناء القدرات، وتنظيم أنشطة تدريبية. وأدى ذلك إلى تقلص أرقام الخسائر بشكل كبير من متوسط شهري بلغ ٦٠٠ إصابة في عام ١٩٩٢ إلى متوسط شهري بلغ ٥٦ إصابة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وفي هذه المرحلة، يود وفد بلادي أن يؤكد أن الالتزام المستمر لحكومة كمبوديا الملكية بتنفيذ برنامجها الذي يستهدف القضاء على الألغام الأرضية ما زال ضمن أولوياتها القصوى. وهي تركز على ذلك البرنامج وعلى الاستراتيجيات التي وضعها المركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام في عام ١٩٩٩ على أمل تحقيق المزيد من النتائج في عملية إزالة الألغام على أساس المبادئ التوجيهية الأربعة وهي: الأرض للاستيطان؛ والأرض للزراعة؛ والأرض للتنمية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية.

ومنذ أن بدأت كمبوديا تنفيذ تشريعها الخاص بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، اتخذت بعض التدابير التدريجية لإبطال مفعول الألغام المضادرة للأفراد المدفونة في تربتها.

وحتى في ضوء التقدم المحرز حتى الآن، فإننا نسلم بحقيقة أنه ما زال يتعين القيام بالمزيد من العمل وبذل المزيد من الجهد في سعينا للتصدي للمسائل المتصلة بزيادة الدعم والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في كمبوديا. وعلى الرغم من الإصلاح الذي أجري في العام الماضي في الجهاز الإداري والقيادي للمركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام، ما زال هذا المركز يواجه مشاكل مالية. ومما يؤسف له أن عدم كفاية الدعم التمويلي أجبر المركز على تسريح ما يقرب من ربع المدراء التنفيذيين لديه إلا أننا نعتقد أن مجتمع المانحين سيظل ملتزما بمساعدة المركز بطريقة ملموسة وبناءة وأنه سيستمر في تقديم دعمه الكامل كما كان يفعل من قبل، آخذا في الاعتبار حقيقة أن المركز نشأ بدعم من مجتمع المانحين، وأنه ظل يتطور منذ ذلك الحين باعتباره من أهم المؤسسات الوطنية لإزالة الألغام في العالم. وفي الندوة الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام التي عقدت في فنوم بنه في مطلع هذا الشهر، قامت حكومة كمبوديا الملكية إلى جانب المانحين الدوليين بالإعراب عن الاستعداد لإقامة اتصالات مستمرة، وتحسين سبل التصدي للمسائل المتصلة بالألغام الأرضية، والنظر في استئناف تقديم الدعم المالي.

عاد الرئيس إلى شغل مقعد الرئاسة.

واليوم، على الرغم من الصعوبات التي تواجه المركز وما لها من آثار مالية، فإن العاملين في مجال إزالة الألغام ما زالوا يؤدون واجباتهم لتقليل المخاطر التي يواجهها الشعب الكمبودي من الألغام المتناثرة عبر أراضيه.

ووفد بلادي على ثقة من أن المجتمع العالمي سيواصل دعم كمبوديا في عملية تطهير الألغام التي تقوم بها والأنشطة الأخرى المتصلة بها. ومن المؤكد أن كمبوديا – شعبا وحكومة – تود أن تعرب عن عميق تقديرها وامتنانها للمجتمع العالمي على ما يقدمه بسخاء وبشكل مستمر من دعم ومساعدة لتمكين ذلك المركز من مواصلة اتخاذ الخطوات الضرورية صوب تحقيق أهدافه الرئيسية. وتشكل عملية تطهير الألغام قضية إنمائية بقدر ما هي قضية إنسانية. والإجراءات المتعلقة بالألغام ليست مجرد وسيلة للتنمية بل إنها أيضا سمة من سمات التنمية. ولا يزال المركز يشجع الشراكة والتعاون بكل أشكاله والاتصال المفتوح انطلاقا من روح تنمية كمبوديا.

وعلى الصعيد العالمي، رحب وفد بلادي ببدء سريان اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في آذار/مارس ١٩٩٩. وبما أن كمبوديا من الدول الأطراف في تلك الاتفاقية، فإنها لاحظت باهتمام تقدم العمل الذي قامت به الدول الأطراف في تنفيذ أحكام الاتفاقية. ونحن نشارك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذه الحملة المستمرة ونود الانضمام إلى هذه الهيئة العالمية والاشتراك في تنسيق أنشطتها في مكافحة جميع أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونعرب عن استعدادنا غير المحدود هذا؛ وانطلاقا من هذه الروح، شاركت كمبوديا بنشاط في عملية أوتاوا بغية دعم التشكيلة الكاملة من الأنشطة التي تشكل جزءا من الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويرحب وفد بلادي مع الارتياح باختتام الاجتماع الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بغية توفير جملة أمور من بينها تقديم المساعدة في تطهير الألغام، وإعادة التأهيل، وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وتنفيذ برامج التوعية بأخطار الألغام. ونلاحظ باهتمام برنامج العمل فيما بين الدورتين الذي وضعته الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، ونتطلع إلى الاجتماعات التالية للهيئات المنشأة في إطار هذا البرنامج، المقرر عقدها في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وتقدر كمبوديا الشراكة القوية للمجتمع العالمي، وخصوصا مع منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى التصدي لهذه المشكلة الإنسانية. إننا نؤيد بقوة الدور التنسيقي المركزي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في إنشاء وضمان الصندوق الاستئماني بهدف تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى جميع البلدان التي تعاني شعوبها نتيجة لوجود الملايين من الألغام المزروعة في أراضيها.

وانطلاقا مما تقدم، يسر وفد بلادي أن يكون من بين مقدمي مشروع القرار A/55/L.44/Rev.1 بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، المعروض على الجمعية العامة في دورتها الحالية، كما انضم إلى المشاركة في تقديم المشاريع السابقة بشأن هذا البند. ونأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد واسع وأن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد بتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): انضمت سلوفينيا إلى الاتحاد الأوروبي في بيانه بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وإضافة إلى ذلك، نود أن نسهم في بعض النقاط المحددة في مناقشة اليوم.

إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تميز من حيث أهدافها. ويزعم أنها صُممت لأغراض عسكرية، ولكنها في أغلب الأحيان تقتل المدنيين وتصيبهم بالعجز وتؤذيهم جسديا. وهذه الأسلحة لا تتقيد بوقف إطلاق النار أو باتفاقات السلام. وبدلا من ذلك، فإنها تظل تصيب أي شخص يلمسها حتى بعد سنين من انتهاء الأعمال العدائية.

لذا، فإن الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام تعد أحد أهم المشاريع الإنسانية العملية والفعالة في عصرنا. فهي ترتكز ارتكازا راسخا على مبدأ حظر الأسلحة المفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وعلى مبدأ حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وهي عنصر لا غنى عنه في تطوير مفهوم الأمن الإنساني.

والإجراءات المتعلقة بالألغام معرفة قانونا في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعدد الدول الأطراف في تلك الاتفاقية آخذ في التنامي، والاجتماع الثاني للدول الأطراف، الذي عقد في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان دليلا واضحا على استمرار دينامية وحيوية التحرك العالمي نحو القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وحتمية فرض حظر شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد والقضاء التام عليها في نهاية المطاف.

إن مفهوم الإجراءات المتعلقة بالألغام مفهوم شامل يتضمن قطاعات هامة تتمثل في إزالة الألغام وتدمير الألغام الأرضية وإعادة تأهيل ضحايا الألغام وخلق وعي بمشكلة الألغام. وجميع هذه الجوانب للإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام تجعلها إحدى الأولويات الهامة للأمم المتحدة. ويمكن للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وغيرها، والصناديق الاستئمانية، أن تسهم في نجاحها بمجموعة متنوعة من الطرق العملية المتناسقة والمتكاملة.

وسلوفينيا تؤيد تأييدا راسخا أهداف الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام، وتلتزم بتدمير مخزوناتها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٠٣. كما أنها طورت أنشطة لدعم جهود إعادة تأهيل منطقة جنوب شرقي أوروبا بعد انتهاء الصراع. فهناك كمية كبيرة من الألغام والأجهزة الأخرى غير المتفجرة تركت في المنطقة عند نهاية الحرب وما برحت تتسبب في سقوط الضحايا يوما بعد يوم. وقد حالت دون عودة السكان المحليين إلى حياتهم الطبيعية، ودون عودة اللاجئين إلى ديارهم، كما حالت دون الاستئناف السريع للنشاط الاقتصادي.

قبل ثلاث سنوات – وانطلاقا من روح اتفاقية أوتاوا، وفي إطار التوجه العام لبلدنا في مجال السياسة الخارجية – أنشئ الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام، بغرض تقديم المساعدة لبلدان جنوب شرقي أوروبا في إجراءاتها المتعلقة بالألغام.

ومنذ ذلك الحين، حقق الصندوق الاستئماني الدولي نجاحا باهرا في مساعيه. فقد أقام شراكة حقيقية مع السلطات المختصة في بلدان المنطقة، ومع هياكل دولية أخرى تشارك في مشاريع خاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وبصفة خاصة مع هياكل الأمم المتحدة. وثبت أن هذا الصندوق هو أكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لتطهير منطقة جنوب شرقي أوروبا من الألغام. فقد وفر إزالة الألغام بتكلفة زهيدة لا تزيد على دولارين ونصف دولار لكل متر مربع. وفي عام ١٩٩٩ أزال الصندوق الاستئماني الدولي الألغام من ثلثي كل الأراضي المزروعة بالألغام في البوسنة والهرسك – بلغت في مجموعها حتى هذا التاريخ ٧ ملايين متر مربع – و ١,٧ ملايين متر مربع في كرواتيا؛ و ١,٨ ملايين متر مربع في كوسوفو؛ و ١٠٠ ٠٠٠ متر مربع في ألبانيا. هذا بالإضافة إلى تلقى ٣٠٠ شخص من ضحايا الألغام علاجا لإعادة التأهيل في إطار برنامج الصندوق الاستئماني الدولي. وهذا الصندوق الذي ثبت أنه أكثر الطرق فعالية وكفاءة لإزالة الألغام في منطقة جنوب شرقي أوروبا حصل حتى اليوم على هبات من ٢٢ حكومة، بلغت ٥٦ مليون دولار.

وهذه هي أسباب التزامنا المتواصل بالصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام. ونحن ندين بالامتنان لعدد كبير من الدول الأعضاء لدعمها الصندوق الاستئماني، ونود أن نؤكد لها أن تبرعاتها تستخدم على نحو في غاية من الفعالية والشفافية.

إن كل دولة عضو في الأمم المتحدة يمكنها أن تسهم في تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. والكثير من المساهمات التي قدمت كانت عملية في طبيعتها، بينما تتألف المساهمات الأخرى من الدعم السياسي وإثارة الوعي بالمشكلة. وكلها مساهمات مهمة، وحري بالجمعية العامة أن تعترف بها.

السيد رودريغيس كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالأسبانية): يرحب وفد نيكاراغوا بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي لا يبرز فحسب العمل القيم الذي تقوم به في هذا المجال منظومة الأمم المتحدة، وإنما يؤكد أيضا الإسهام الهام الذي تقدمه المنظمات الحكومية وغير الحكومية للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تسببت ولا تزال تتسبب في الكثير من الأضرار لمدنيين عُزَّل.

ويسر نيكاراغوا أنها اختيرت لاستضافة الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام المقرر عقده في ماناغوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتتطلع إلى المشاركة القيمة لكل الدول الأطراف والمنظمات التي تعمل بجد في هذا المجال الصعب. وبالمثل، نشجع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية حتى يمكننا وضع نهاية قاطعة لذلك الوبال، الذي لا يزال يلحق الكثير من الألم بالإنسانية.

ووفقا لأحكام اتفاقية أوتاوا، قدمنا تقريرنا إلى الأمين العام ولا نزال نعزز خطتنا الوطنية الإنسانية لإزالة الألغام، التي لا نزال ننفذها بنجاح كبير بالرغم من الأوضاع المناوئة التي كان علينا أن نواجهها، وعلى وجه الخصوص آثار الكوارث الطبيعية الأخيرة، التي أحدثت اختلالا بإجراءاتنا المتعلقة بالألغام واستلزمت إعادة جدولتها. ومع ذلك، ننوي مواصلة عملية القضاء على الألغام المخزونة ونأمل أن ننتهي من التدمير التام للألغام المزروعة بحلول ٢٠٠٤.

وفي هذا الصدد، نعرب عن شكرنا للدعم القيم الذي لا نزال نتلقاه من المجتمع الدولي ومختلف المنظمات لخطتنا الوطنية لإزالة الألغام والبرامج المرتبطة بها. ونود أن نؤكد أننا لا نزال قادرين على الاعتماد على عنصر هام للرصد الدولي، ألا وهو برنامج المساعدة المتعلقة بإزالة الألغام لمنظمة الدول الأمريكية وبعثة المساعدة في إزالة الألغام في أمريكا الوسطى، ونتيجة لذلك، وسعيا إلى تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا، نعيد تأكيد نداءنا للمجتمع الدولي ليواصل دعمنا في كفاحنا ضد الألغام وفي برنامجنا الخاص بالعناية بالضحايا وتيسير اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

ونحن نعرب عن التزامنا بمواصلة العمل لتنفيذ كل الالتزامات وبرامج العمل المعتمدة في الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في مابوتو، بموزامبيق، وفي الاجتماع الثاني، الذي عقد في جنيف، بسويسرا. ولهذا، نعتقد أن مهمة إزالة الألغام لا يمكن أن تنتظر أكثر من هذا، وإن هذه مسؤولية ملحة تتقاسم عبئها كل الدول الأطراف تجاه الأجيال الحالية والمقبلة، وبالمثل، يجب أن نواصل برامجنا لتدمير المخزونات، وفقا للاتفاقية.

ونيكاراغوا تقوم ببرامج تعليمية عامة لتوعية السكان بأخطار الألغام المضادة للأفراد وضرورة التعاون الشعبي في تدميرها تدميرا تاما. وفي هذا الصدد، نناشد كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة النظر في كيفية المشاركة معا في المهمة النبيلة الخاصة بالقضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد من جميع جوانبها.

إن من التناقض إذا كانت الإنسانية، في فجر ألفية جديدة، تدخل عصر تغيرات تكنولوجية عظيمة بينما لا يزال هناك مدنيون أبرياء كثيرون وأطفال عزل يموتون، وآخرون غير مشاركين في الصراعات تقطع أوصالهم بواسطة أدوات تكنولوجية مصنوعة قديما خلقها البشر أنفسهم بغرض التدمير لذاتي المتبادل. وقد حان الوقت لتوجيه التطور التكنولوجي نحو رفاه البشر لنبين بذلك بوضوح عزمنا على التقدم في بناء عالم أفضل وثقافة سلام.

وسيكون من غير المقبول لنا أن نفاخر بتطوير القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بينما نسمح للألغام البرية بأن تظل عقبة أمام تنمية الشعوب المتأثرة، معطلة الاندماج الاجتماعي ليس للضحايا فقط وإنما للمشردين واللاجئين أيضا الذين يتطلعون إلى حياة أفضل ويستحقون اهتمامنا كله.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بالتقدم الثابت للعملية الإنسانية الخاصة بالقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد الموجودة كلها والتنفيذ التام لاتفاقية أوتاوا، وهذا هدف بوسعنا تحقيقه.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالأسبانية): إن اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام صك قانوني قيم في سياق الأمن الدولي وعدم الانتشار ونزع السلاح.

والأرجنتين تتشاطر مشاطرة تامة المقاصد والأهداف التي تشكل أساس الاتفاقية. وفي هذا الصدد، فإن تأييد بلدي لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد يتسق تماما مع سياسته إزاء نزع السلاح والحد من الأسلحة بتقييد فئة من الأسلحة تظل حية فيما بعد انتهاء الصراع وتنطوي على آثار قاسية بشكل خاص بالنسبة لضحاياها، ومن بينهم مدنيون. ولذلك من الأساسي بالنسبة للبلدان التي لم توقع بعد على الاتفاقية أن تفعل هذا في أقرب وقت ممكن حتى تيسر العمل المنسق الفعال للمجتمع الدولي لتخفيف أثر استخدام هذه الأسلحة.

وهذه المهمة لبلدي متجسدة في اقتناعه بأن تخليص منطقتنا من وبال الألغام الأرضية هدف يمكن تحقيقه. وفي الواقع أنه من خلال الإعلان السياسي للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بأن بوليفيا وشيلي منطقة سلام، وتم التوقيع على هذا الإعلان في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، اتفقنا على المضي قدما نحو إنشاء منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في بلدي منطقة السوق بوليفيا وشيلي. ونأمل أن نوسع نطاقها لتشمل نصف الكرة الغربي كله.

في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، صدقت الأرجنتين على اتفاقية أوتاوا، امتثالا لأحكامها، وقدمنا تقريرنا بشأن تدابير الشفافية يوم ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الأمر الذي يعكس التزامنا بتنفيذ الالتزامات المترتبة عن الاتفاقية.

إن مهمة إزالة الألغام أصبحت مهمة إنسانية هامة إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم. والبلدان التي بأراضيها ألغام مزروعة لا بد أنها تواجه في الوقت نفسه تدهورا كبيرا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية وشللا في الخدمات الصحية والبيئة التحتية الطبيعية. وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد مهمة ذات أولوية، لا غنى عنها للأمن العام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية حياة الإنسان.

والأرجنتين لديها موارد بشرية عالية الكفاءة للتدريب على إزالة الألغام وتدمير المخزون منها. ومركزنا للتدريب على إزالة الألغام يدرب ويعلم الأفراد العسكريين من الأرجنتين ومن الأجانب وعنده أفرقة تدريب على إزالة الألغام متنقلة لنشر هذا التعليم الذي يقدم إلى كل المنظمات والأفراد العاملين في بلدان لديها مشاكل ألغام أرضية.

ومن هنا تنضم الأرجنتين إلى الدول المساهمة في توفير موارد بشرية يمكنها أن تنقل كل ما لديها من خبرة وتدريب فيما يتعلق بمهام إزالة وتدمير الألغام. وقد تجلى التزام الأرجنتين بمبادئ الاتفاقية بصورة عملية في مساهمتها في الخبراء والمستشارين الذين وفَّروا التدريب والمشورة فيما يتعلق بإزالة الألغام والإشراف في الميدان على عمليات إزالة الألغام، في بلدان شتى منذ عام ١٩٩٣.

إن المساعدة التقنية المقدمة لإزالة الألغام في أنغولا، وعرض المساهمة في إزالة الألغام على طول الحدود بين بيرو وإكوادور في إطار بعثة المراقبة العسكرية المعروفة باسم بعثة المراقبة العسكرية بين إكوادور وبيرو والإسهام بفريق من مهندسي الجيش الأرجنتيني في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت في الكويت، وتجربة الخبراء العسكريين الأرجنتينيين في أمريكا الوسطى والمشاركة من خلال مبادرة الخوذ البيض، تشكل كلها جانبا من الأعمال الملموسة التي اضطلع بها بلدي في مجال المساعدة والتعاون الدوليين. وهذه الأعمال، إلى جانب وجودنا المستمر في المحافل الدولية، تبين التزامنا الثابت والمستمر بدعم هذه القضية المشروعة والإنسانية.

وفي نهاية عام ١٩٩٣، عرضت الحكومة الأرجنتينية على الحكومة البريطانية أن تتولى إزالة الألغام التي زرعت في جزر مالفيناس أثناء الصراع الذي اندلع في عام ١٩٨٢. وقبلت الحكومة البريطانية العرض، ويجري حاليا النظر بصورة ثنائية في سبل القيام بدراسة جدوى، قبل البدء بعملية إزالة الألغام، لتحديد الشروط التي ستجري في ظلها العملية.

وتؤيد الأرجنتين بشدة أهداف المنظمات الدولية والمدنية التي تسعى لتحقيقها من خلال جهودها المبذولة لاستئصال الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتود أن تستحث الهمم لتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان من خلال توفير الخبراء، والتدريب والمعدات ومراكز التدريب. ويتعين علينا أن نؤكد على أهمية منظمة الدول الأمريكية، وإدارة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام واللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام لما تقوم به جميعا من أعمال لمساعدة الدول الأطراف على إعداد المشاريع وتنفيذها وبتحديد الموارد التقنية والمالية اللازمة لتدمير الألغام الأرضية وبتيسير التصديق الدولي عليها. وهذه المهمة، الجديرة باعترافنا الصادق ينبغي تشجيعها من جانب جميع الدول الأعضاء.

ويبين العدد المتزايد من التصديقات على اتفاقية أوتاوا أن الاتفاقية كانت تدبيرا مشتركا لبناء الثقة في أي منطقة من المناطق، ولم تؤد بأي حال من الأحوال إلى إضعاف أمن الدول. وقد ظهر ذلك في النية التي أعلنت عنها بلدان مجموعة ريو قبل اجتماعها في أوسلو لإلزام نفسها بأحكام الاتفاقية التي يرون أنها تضمن أمن منطقة أمريكا اللاتينية.

إن اتفاقية أوتاوا، بتكريسها المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، إنما تشجع على زيادة بذل جهود مشتركة لمساعدة ضحايا هذا الوبال. وستكون هذه المهمة أعظم مهمة في السنوات المقبلة جنبا إلى جنب مع إزالة الألغام وتدمير مخزوناتها.

إن اتفاقية أوتاوا مكرسة في الالتزامات الدولية التي تتطلع إليها الشعوب من أجل القضاء على هذه الأسلحة التي ألحقت ضررا جسيما بالسكان المدنيين والتي تستمر آثارها

الضارة على مدى عقود، حتى بعد انتهاء الصراعات التي تؤدي إلى استعمالها. ومنطقتنا من بين المناطق التي استجابت لهذا المطلب على أكمل وجه وتتضح هذه الاستجابة في كون أن جميع البلدان الأمريكية اللاتينية والكاريبية على وجه التقريب أصبحت أطرافا في هذا الصك أو في طريقها لأن تصبح أطرافا فيه.

إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعيش في مناخ من السلم والصداقة، يعد أحد الميزات الموضوعية لمنطقتنا. وقد أتاحت لنا هذه الميزة أن نكون روادا في إنشاء المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل. ويبين إعلان بوليفيا وشيلي منطقة للسلم، الصادر عن الدول الأعضاء في السوق المشترك للمخروط الجنوبي، فضلا عن شتى القرارات الصادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، أننا نسعى أيضا لأن نصبح منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وعلينا أن نسهم جميعا بكل جدية في إنجاز هذه المهمة. والأرجنتين على استعداد لبذل كل ما يلزم بغية تحقيق هذا الهدف.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أثبتت فاعلية الألغام المضادة للأفراد في الصراعات المسلحة التي كثيرا ما تستخدم كحجة من جانب الذين ما زالوا غير مستعدين للتوقيع على اتفاقية أوتاوا، أنها في الواقع عنصر ليست له أهمية في الحروب الحديثة، وفقا للكثير من الخبراء العسكريين وغالبا ما يكون وقوع إصابات بين السكان المدنيين في أعقاب الصراعات المسلحة هو النتيجة الأساسية التي يسفر عنها استعمال هذه الأجهزة، التي لا أخشى القول بأنها أجهزة شيطانية.

ولدى جمهورية كرواتيا، كبلد من أكثر البلدان تضررا من الألغام، تجربة مباشرة في معاناة الآثار المفجعة الناجمة عن الألغام، ولذا فهي تعلّق أقصى قدر من الأهمية على المساعدة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. ويرحب بلدي، انطلاقا من تجربته الخاصة، بجميع الجهود المؤدية إلى فرض حظر عالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونرحب أيضا بجميع الاقتراحات والمشاريع البناءة التي تمكّن من تحقيق الحظر الشامل على استعمال الألغام الأرضية وتدميرها، وبلدي على استعداد للتعاون مع البلدان المتضررة من الألغام ومع جميع المهتمين بمكافحة هذا الوبال.

وقد خلفت سنوات من الحرب المريرة ما يزيد عن مليون لغم وذخائر غير منفجرة تنشر في جميع أراضي جمهورية كرواتيا. وتبلغ مساحة المناطق المشتبه في احتوائها على الألغام ٤ ٥٠٠ كيلومتر مربع وتشكل هذه الكثافة العالية من الألغام عقبة هائلة تحول دون ممارسة الحياة الطبيعية في هذه المناطق، ولا سيما في المناطق التي يغلب عليها النشاط الزراعي، كما تعوق عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

وعدم وجود خرائط لحقول الألغام الموجودة حاليا يشكل عقبة أخرى تعترض طريق عمليات إزالة الألغام. ولذلك فإنني من على هذا المنبر أهيب بالقادرين كافة على تقديم العون، أن يفعلوا ذلك. وأي بلد أو فرد لديه خرائط من شأنها تيسير أنشطة إزالة الألغام في أعقاب انتهاء الأعمال القتالية، ثم يقرر عدم تقديم هذه الخرائط يكون متواطئا في مأساة الضحايا الأبرياء في المستقبل.

وعلى الرغم من الصعوبات، تسير عملية إزالة الألغام في كرواتيا بشكل طيب وهي تنفذ وفقا لأعلى المعايير الدولية. وقد أنشأت الأمم المتحدة مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في كرواتيا في عام ١٩٩٦ وأدمج مع المركز الكرواتي للأعمال المتعلقة بالألغام في عام ١٩٩٨. وقد شهدنا في هذا العام نقل المسؤولية من إدارة عمليات حفظ السلام إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد رحبنا بهذه الخطوة. ولكن نظرا لأن دعم المانحين يعتبر أمرا جوهريا

لنجاح البرنامج، فإننا نناشد من أجل استمرار تقديم الدعم المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كرواتيا. وخلال السنوات القليلة الماضية، زارت وفود عديدة المركز الكرواتي للأعمال المتعلقة بالألغام، وعلى حد علمي فقد شعر الجميع بالرضا عما شاهدوه.

إن عملية إزالة الألغام لا تُعد بالغة الخطورة ومستغرقة للوقت فحسب، بل إنها أيضا نشاط مكلف للغاية. وفي هذا الصدد، يبحث فريق من الخبراء الكرواتيين في أفضل الحلول لتنفيذ أكثر المشاريع أمنا وأقلها تكلفة التي تمكِّن من إنجاز الأعمال المتعلقة بالألغام على نحو فعال. وفي السنوات القليلة الماضية، بلغت تكلفة إزالة الألغام وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالألغام في جمهورية كرواتيا ما يقرب من ١٥٠ مليون دولار. وتحملت حكومة كرواتيا ٩٠ في المائة من هذه التكاليف، بينما غطى صندوق التبرعات ١٠ في المائة منها. وإننا نقدم الشكر الجزيل لجميع البلدان – ولا سيما ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا وكندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة، واليابان – والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية – مثل الصندوق الاستئماني الدولي السلوفيني، ومنظمة جذور السلام وغيرها من المنظمات – على مساعداتها الغالية.

ويقدر خبراء من مركز الأعمال المتعلقة بالألغام أن العمل يلزمه عشر سنوات أخرى من الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام، بتكلفة تتجاوز بليون دولار، وذلك حتى يمكن القول بأن معظم الأعمال المتعلقة بالألغام قد أنجزت. وتستخدم جمهورية كرواتيا حاليا قدرات ٢٣ شركة مصرح لها بإزالة الألغام، وقوات شرطة خاصة تابعة لوزارة الداخلية الكرواتية والمركز الكرواتي للأعمال المتعلقة بالألغام، في القيام بالمسح وتحديد أماكن الألغام وإزالتها. ومن المتوقع في المستقبل القريب أن يجري استحداث وتنفيذ تكنولوجيات جديدة متطورة في مجال الكشف عن الألغام. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى التعجيل بالإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام، وإلى خفض تكلفتها وزيادة فعالية وأمان عمليات إزالة الألغام.

وكدليل على التحسن المستمر في عملية الإجراءات المتعلقة بالألغام في كرواتيا، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الاتجاهات المشجعة التالية. لقد شهدنا في السنة الماضية ٥٣ إصابة؛ وفي هذه السنة انخفض العدد إلى ٢٦ إصابة. وفي السنة الماضية طهرنا ٢٤ كيلومترا مربعا، بينما سنطهر في هذه السنة أكثر من ٥٠ كيلومترا مربعا. وبدأنا هذه السنة برامج مدتها ساعتان للتوعية بخطر الألغام في المدارس الابتدائية. وفي السنة المقبلة سيدرس نفس البرنامج في المدارس الثانوية العليا كذلك.

وتنظر كرواتيا إلى متابعة عملية أوتاوا باعتبارها عاملا مساعدا حقا على الدفع إلى الأمام بالعمل المتعلق بالألغام في جميع أرجاء العالم. فالطابع الإنساني لحركة أوتاوا بالتحديد هو الذي كان أكثر إسهاما في إيجاد الإرادة السياسية والاستعداد لدعم هذه المبادرة الجديرة بالثناء. وإننا بناء على تجربتنا الخاصة نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل النشط على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

فعلى الصعيد الوطني، يسعدني أن أقول إننا اعتمدنا برنامجا وطنيا للعمل المتعلق بالألغام، وهو خطة وضعتها الحكومة وصادق عليها البرلمان وهدفها النهائي هو حل مشكلة الألغام في كرواتيا في موعد أقصاه عام ٢٠١٠. وبدأنا أيضا تعاونا ثنائيا مع البوسنة والهرسك يرمي إلى إزالة الألغام في منطقة الحدود بين البلدين.

وعلى الصعيد الإقليمي، تضطلع كرواتيا بدور نشط للغاية في الفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة

بالألغام والتابع لميثاق الاستقرار، وستستضيف أول اجتماع رسمي للفريق في كانون الأول/ديسمبر. وفي نفس الإطار الإقليمي، عرضنا أيضا البرنامج الخاص بالمركز الإقليمي لتدريب الموظفين واختبار المعدات، ونأمل أن نتلقى دعما واسعا له.

وعلى الصعيد العالمي، ستعمل كرواتيا بكد مع كل البلدان المهتمة لدعم اتفاقية أوتاوا في مرحلتها التالية. ومشروع القرار قيد النظر الآن بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام ينبغي أن يقدم إسهاما مفيدا في المداولات المتعلقة بالعملية التحضيرية. ولا يزال دور الأمم في زيادة الأنشطة الدولية والتعاون الدولي فيما يتعلق بالألغام دورا لا جدال فيه، ونحن نتطلع إلى استمرار إسهام الأمم المتحدة ومشاركتها في هذا الموضوع الهام.

السيد وو هيتاو (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تفهم الشواغل الإنسانية للمجتمع الدولي إزاء الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية ضد المدنيين الأبرياء، ونحن ندعم الجهود الدولية في هذا الصدد. وتولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لمسألة الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية ضد المدنيين الأبرياء. ونؤيد فرض قيود معقولة ومناسبة على استخدام الألغام الأرضية.

ومنذ عام ١٩٩٢، قامت الحكومة الصينية بعمليتين كبيرتين لإزالة الألغام في محافظتي يونان وغوانغكسي. ووفقا لإحصائيات غير مكتملة، تم من خلال هاتين العمليتين إزالة أكثر من ٢.٢ مليون من الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة من مختلف الأنواع ودمرت أكثر من ٧ ملايين طن من المعدات غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات. وقمنا أيضا بتطهير ٢٤٠ كيلومترا مربعا. وطهرنا أكثر من ١٧٠ ممرا وميناء لتجارة الحدود واستصلحنا أكثر من ٦٠ ٠٠٠ هكتار من الأرض الزراعية والمراعي والغابات، كانت لولا ذلك ستظل رهينة للألغام الأرضية.

وشاركت الحكومة الصينية بنشاط في تقديم المساعدة الدولية في الأعمال المتعلقة بالألغام. إذ قدمنا المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالألغام. ففي عام ١٩٩٨ قدمت الصين مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، مخصصة لنشاط إزالة الألغام في البوسنة.

ومنذ السنة الماضية تعاونت الصين مع هيئات الأمم المتحدة ونظمت الحلقة التدريبية الدولية الثانية للتوعية بخطر الألغام لمشاركين من سبعة بلدان متأثرة بالألغام. وقدمت الصين أيضا لتلك البلدان أجهزة للكشف ومرافق لإزالة الألغام. والصين، بوصفها بلدا ناميا، ستواصل، بكل طاقتها، المشاركة في الجهود والمساعدة الدولية المتعلقة بالألغام وستحاول فتح المزيد من الأراضي أمام السلام والطمأنينة بالنسبة للبلدان المتأثرة بالألغام.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن إسرائيل، بوصفها دولة عانت ردحا طويلا من الزمن تحت تهديد الحرب، تتوق إلى اليوم الذي تكون فيه الحياة المدنية خالية من خطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن مقتنعون اقتناعا قويا بأن هذه الأسلحة العشوائية، التي تعكس صدى طلقات أطلقت قبل زمن طويل وصراعات تحتدم على بعد أميال، ليس لها مكان في المجتمع المدني. وهي في أوقات السلام تضرب الأبرياء محطمة حياة المدنيين ومعذبة الأسر. ولكن العقد الماضي أسفر عن ومضة أمل: في الشرق الأوسط وفي الأماكن الأخرى، أصبح الناس الذين اصطدموا في معارك الأمس من مختلف الأمم يطهرون حقول الألغام اليوم.

وهذا في الواقع يصور ما ترى إسرائيل أنه أهم فكرة في الجهد المبذول ضد الخراب الذي تحدثه الألغام الأرضية: أي التعاون. فتقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام يؤكد من جديد النتائج التي لقيت اعترافا واسعا خلال أكثر من عقد من الزمن، والتي تفيد بأن عمل فرادى الدول لم يعد قادرا على درء الخطر الذي يواجه الإنسان من جراء الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهذا يتوافق مع موقف إسرائيل العام بشأن نزع السلاح، والذي يؤكد منذ أمد طويل على أن الترتيبات التعاونية الإقليمية هي أفضل الآليات للحد من انتشار الأسلحة ومكافحة بلوى الألغام الأرضية في الشرق الأوسط، وهي منطقة لا تزال شائعة فيها الحروب والصراع المسلح وعدم الاعتراف السياسي.

وأعتقد أن هذا التعاون يوفر نموذجا للمجتمع الدولي بأسره. وأود أن أشير إلى بضعة أمثلة فقط مستمدة من تجربة بلدي الذي يحمل آثار جراح المعارك، لتوضيح هذا المبدأ.

فوادي نهر الأردن مازالت منتشرة فيه الألغام الأرضية التي زرعت قبل عقود مضت. وقد اتفقت إسرائيل والأردن، اللتان أبرمتا معاهدة سلام في سنة ١٩٩٤، على القيام بتنفيذ مشروع ضخم لإزالة الألغام من وادي نهر الأردن. ويشمل المشروع جميع جوانب مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، من إزالة الألغام عمليا من الأرض إلى توعية السكان عموما وإعادة تأهيل الضحايا.

وفي أعقاب هذا المجهود المشترك، بدأنا مشروعا تعاونيا أوسع. وقدمت كندا والنرويج مواردهما وخبرتهما لمشروع وادي الأردن كجزء من جهودهما العامة للحد من آثار الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والآن أعربت بلدان أخرى عن رغبتها في الانضمام إلى مشروع وادي الأردن. ويبدو أن التعاون مُعدٍ.

ولكن ينبغي أن يلاحظ أن أكثر مشاريع إزالة الألغام إتقانا لن تكفي، في منطقتنا أو أي مكان آخر في العالم، ما لم يصحبها مجهود مواز لتوعية عامة السكان بخطر الألغام الأرضية. وكما أوضح تقرير الأمين العام، يجب استخدام الأساليب الفنية لإدارة المعلومات لضمان أن تتعايش المجتمعات المتأثرة بالألغام مع خطر الألغام.

وتحقيقا لهذه الغاية، اضطلعت إسرائيل ودول أخرى بدور نشط في مشروع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للتوعية بخطر الألغام في أنغولا. إذ عمل متطوعونا، وكذلك متطوعو الدول الأخرى، على توعية السكان، ومعالجة الضحايا وإنشاء قاعدة بيانات خاصة. وقدمت إسرائيل أيضا إسهامات كبيرة لتمويل هذا المشروع. وقد ورد في تقارير منسق مشروع اليونيسيف، السيد هانوك بار – ليفي الإسرائيلي، أن تجربة أنغولا توفر دروسا قيمة للمناطق الأخرى المتأثرة بالألغام.

وكما ذكرت، فإن إسرائيل تولي أهمية كبيرة للترتيبات الإقليمية كإجابة على التساؤلات المتعلقة بالأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

في الوقت نفسه، فإن هذا النهج لم يمنع إسرائيل من أن تدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكبح انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وكلما كان مناسبا، من المصادقة على الترتيبات العالمية التي لا تعرض للخطر الهوامش الأمنية الحيوية لإسرائيل. ويعد انضمام إسرائيل للبروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة ومراعاتها للقيود المفروضة على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، أدلة واضحة على ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل بادرت باتخاذ عدد من الخطوات الأخرى التي تستهدف التحكم في انتشار الألغام الأرضية وغيرها من الأسلحة على الصعيد العالمي. ففي عام ١٩٩٤، قامت إسرائيل بفرض وقف اختياري على تصدير الألغام المضادة للأفراد، وفي العام الماضي، أعلنت عن قرارها بتجديد الوقف الاختياري حتى عام ٢٠٠٢. ونحن الآن بصدد بحث اتخاذ ترتيب دائم يؤدي إلى تمديد هذا الوقف إلى أجل غير مسمى. كما أيدت إسرائيل دعوة الجمعية العامة إلى وقف اختياري وتأمل أن تسهم في التوصل إلى اتفاق يحظر كل عمليات نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ونتيجة لموقع إسرائيل الفريد في الشرق الأوسط، والذي ينطوي على تهديد مستمر بأعمال عدائية من جانب الدول المجاورة أو الدول الإقليمية، فضلا عن التهديدات والأعمال الإرهابية على طول حدودها، فإنها لا تزال ملزمة بالاحتفاظ بقدرتها على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد لأغراض الدفاع عن النفس بوجه عام، وعلى حدودها بصورة خاصة، وذلك وفقا لمتطلبات الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. وكذلك، لا تستطيع إسرائيل في المرحلة الحالية أن تلزم نفسها بحظر شامل على استخدام الألغام المضادة للأفراد، والتي لا تزال لا غنى عنها من أجل حماية المدنيين الذين يتهددهم خطر تسلل الارهابيين وكفالة الحماية لقوات الدفاع الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، تؤيد إسرائيل عملية تدريجية يمكن بمقتضاها لكل دولة أن تضطلع بوقف انتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأن تقبل بالقيود المفروضة على استخدامها المحتمل، وأن تحظر إنتاجها واستخدامها عندما تسمح الظروف بذلك.

وعلى هذا المنوال، أوقفت إسرائيل كل إنتاج للألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونأمل أن يحذو الآخرون في المنطقة حذونا قريبا. ونحن نعمل بشكل نشط من أجل الاستغناء عن الألغام الأرضية على أمل أن نتمكن في النهاية من فرض حظر إقليمي كامل على استخدام الألغام الأرضية.

فلنأمل في أن يخلص التعاون الدولي العالم من الدمار الذي سببته هذه الوسائل، وأن يضع نهاية للأعمال العدائية التي تؤدي إلى الإبقاء على هذا النوع من الأسلحة إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذ من قبل، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد هيلغ (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تولي سويسرا أهمية بالغة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وقد جعلت منها أولوية في سياستها الهادفة إلى إحلال السلام والأمن. وتدعم سويسرا الأمم المتحدة في كفاحها ضد الألغام وذلك بتقديم الموارد المالية بالإضافة إلى الموارد البشرية والمادية، وتعتزم سويسرا كذلك مضاعفة جهودها في هذا المجال في المستقبل.

لذلك نرحب بتقرير الأمين العام حول المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويسرنا أن يتمكن مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية – الذي أنشئ بمبادرة من سويسرا وبتمويل منها إلى حد كبير – من تقديم دعم كبير للأمم المتحدة في مجالي البحث والمساعدة الميدانية، وأن يتيح نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وتسلم بلادي بالدور الأساسي الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، في تنسيق وتنفيذ وإدارة السياسات التي تعتمدها الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد مارتن باربر على تعيينه رئيسا لهذه الدائرة، ونؤكد له على مؤازرتنا الكاملة. ونشجع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام على مواصلة بذل جهودها، لا سيما في المجالات المتعلقة بالتأكد من الجودة في عمل إزالة الألغام،

ووضع معايير دولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونلاحظ بارتياح إقامة علاقات تعاون وطيدة بين دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام وكافة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة.

وقد لاحظت حكومتي بقلق الصعوبات المالية الجسيمة التي تواجهها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، مما يشكك في إمكانية استمرار هذه الدائرة في العمل، بل ويهدد البرامج والمشاريع التي تضطلع بها في البلدان المتأثرة. ومن ثم، ندعو الأمين العام إلى أن يقدم للجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتوفير تمويل طويل الأجل لواحدة من المهام الأساسية للأمم المتحدة.

وتقدم سويسرا دعما ماليا تصل قيمته إلى ٥ ملايين فرنك سويسري إلى عدد من البلدان والمنظمات كمساهمة في جهودها لإزالة الألغام. كما توفر الخبراء إلى مراكز الأمم المتحدة والمراكز الوطنية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ويسهم هؤلاء الخبراء في تنسيق الجهود في مجال تطهير الألغام والتأكد من تنفيذ هذه الجهود طبقا للمعايير الدولية.

إن سويسرا إذ تأخذ في الحسبان الاستراتيجية المشتركة للجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تنادي باتباع نهج عالمي متكامل وغير تمييزي لمساعدة الضحايا، وأنها تدعم هذا النهج. كما شاركت في رئاسة اللجنة الدائمة للخبراء المعنية بمساعدة الضحايا، والتي أنشئت في إطار الاتفاقية المعنية بالألغام المضادة للأفراد.

وقد حظي هذا النهج بدعم واسع النطاق خلال الاجتماعي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية، وأصبح يطبق الآن أيضا في دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينصب الاهتمام على البدء بتطبيق هذا النهج في بلدان مثل موزامبيق، وأفغانستان والبوسنة والهرسك. ويسلم النهج المعتمد بدور كل من الحكومات والمجتمع المدني في تحقيق تقدم حقيقي في حالة الضحايا. ويسعى هذا النهج إلى تحقيق هدفين: النهوض بآليات تنسيقية داخل البلدان ووضع استراتيجيات متناسقة لمساعدة الضحايا.

وفي مجال تطهير الألغام، تولي سويسرا اهتماما خاصا للتعاون مع الشركاء المحليين. ففي موزامبيق، وهو بلد يحظى بالأولوية، أقامت سويسرا علاقات وثيقة مع المعهد الوطني لإزالة الألغام، مع التأكيد على مسؤولية السلطات المختصة في إزالة الألغام. وتعزيز القدرات المحلية من شأنه أن يمكن الشعوب المعنية من التغلب على النتائج طويلة الأجل المترتبة على هذه المشكلة، وإن كان ذلك يعني أيضا أن على المتبرعين أن يبذلوا جهدا أكبر. وعليهم أن يثقوا في القدرات المحلية، وأن يكونوا على استعداد لتحمل بعض المخاطر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة السويسرية فيما يتعلق بإزالة الألغام تأخذ بعين الاعتبار الإطار الاجتماعي – الاقتصادي العام، وتسعى لإشراك كل الأطراف المعنية في العمليات، بغية تهيئة ظروف مستقرة لحفظ السلام في البلدان. ونحاول بصورة مستمرة كذلك أن نربط برامج تطهير الألغام ببرامج التعاون الإنمائي وتعزيز السلم.

ويقدم الجيش السويسري المساعدة في الميدان من خلال توفير الموارد البشرية والمادية. ويتم الآن تعزيز الهياكل والقدرات المعنية، وستتم مضاعفة الأنشطة بدرجة أكبر في عام ٢٠٠١.

ويوجد في الوقت الحالي ثلاثة خبراء سويسريين، عسكريين ومدنيين، في مهمة بالخارج، كلهم في إطار عمل الأمم المتحدة، في كوسوفو، واليمن، والصومال. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، ستكون هناك مجموعة من ٤٠ خبيرا

مؤهلا جاهزين للعمل داخل الجيش السويسري من أجل تلبية الاحتياجات المقبلة للبرامج الإنسانية الدولية لإزالة الألغام بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بالقدرات التدريبية، يقدم الجيش السويسري، من خلال ''الشراكة من أجل السلام''، دورات تدريبية دولية كجزء من برنامج نظام إدارة المعلومات من أجل الأعمال المتعلقة بالألغام. علاوة على ذلك، سيتم تنظيم دورة تدريبية على إدارة المخزونات وتدميرها في عام ٢٠٠١ وذلك في إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

وعلى الساحة الدولية، تود سويسرا التأكيد على نقطتين: أولا، تعميم اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ولقد وقعت ١٣٩ بلدا على الاتفاقية وصدقت عليها ١٠٨ بلدان. هذه هي النتيجة الناجحة عن تعاون مثمر للغاية بين الدول والمنظمات غير الحكومية. ولقد أبرز الاجتماع الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية، والذي انعقد في سويسرا من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر الماضي، مرة أخرى أهمية مثل هذا التعاون وطبيعته الخاصة جدا.

ثانيا، لوحظ إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاقية أثناء الاجتماع الثاني للدول الأطراف فيها. وننوه على وجه الخصوص بالجهود الكبيرة التي بذلتها لجان الخبراء أثناء الفترة الواقعة بين الدورتين. وساعدت على إلقاء الضوء على مسائل ما زالت معلقة، وعلى تشجيع وضع معايير، وعلى وضع استراتيجيات، وعلى توفير حلول عملية للمشاكل.

إنه شرف لجنيف أن تستضيف ليس مؤتمر الدول الأطراف فحسب بل أيضا اجتماعات لجان الخبراء. ونرحب على وجه الخصوص بقرار الدول الأطراف زيادة فعالية لجان الخبراء هذه والدور الهام الذي يلعبه مركز جنيف الدولي الإنساني لإزالة الألغام في هذه العملية.

ونود الإعراب عن امتناننا لنيكاراغوا التي ستستضيف المؤتمر السنوي الثالث في ماناغوا العام القادم. ويؤيد بلدي دائما مبدأ أن المؤتمرات السنوية للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ينبغي أن تنعقد بالتناوب في جنيف وفي أحد البلدان المتضررة. ستكون سويسرا أيضا على استعداد للقيام بوظائف أخرى سعيا لتحقيق أهداف الاتفاقية في العملية التي تتم بين الدورات عقب المؤتمر السنوي القادم في نيكاراغوا، كما فعلت من قبل بالمشاركة مع المكسيك، وفي إطار مساعدة الضحايا.

وعلى الرغم من نجاح تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، يجب ألا ننسى أن دولا معينة – وهي ليست الأقل أهمية بينها – لم تنضم حتى الآن إلى الاتفاقية. ولذلك يجب أن نثابر في جهد تشجيع الانضمام العالمي للاتفاقية وضمان تنفيذها.

والنقطة الأخيرة التي تشغلنا هي العناصر الفاعلة غير الدول. وتولي سويسرا أهمية كبرى، ضمن إطار مفهومها عن العمل الإنساني، إلى تشجيع احترام القانون الإنساني الدولي بكل أرجاء العالم. إن تنفيذ المبادئ الإنسانية يعني أن جميع الجماعات المسلحة، بما فيها العناصر الفاعلة غير الدول، لا بد أن تكون مستعدة لنبذ استخدام الألغام المضادة للأفراد. ولقد نظمنا أو دعمنا في الشهور الأخيرة ندوات مختلفة حول هذه المسألة. وناقشنا أيضا هذا الموضوع في الاجتماع الوزاري المعني بشبكة الأمن الإنساني، الذي عقد في لوسيرن في أيار/مايو الماضي. ولا توجد في هذا المجال، مثلما في مجالات أخرى، حلول جاهزة. ولهذا السبب ندعو الدول المعنية والمنظمات غير الحكومية إلى التفكير في هذه القضية معنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في النقاش حول هذا البند. أود إبلاغ الأعضاء بأنه

سيتم البت في مشروع القرار A/55/L.44/Rev.1 في تاريخ لاحق سيتم الإعلان عنه.

تأجيل موعد وقف انعقاد الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجه عناية الأعضاء إلى موعد وقف انعقاد الدورة الحالية. ولعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة، في جلستها العامة التاسعة التي عقدت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قررت وقف انعقاد دورتها الخامسة والخمسين يوم الثلاثاء ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. إلا أن رئيس اللجنة الخامسة أبلغني أن اللجنة لن تتمكن من اختتام عملها قبل ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبالتالي لن تتمكن الجمعية العامة من إنهاء عملها بحلول هذا التاريخ. وعليه، أود أن أقترح على الجمعية أن تؤجل موعد وقف انعقاد الدورة الراهنة إلى يوم الجمعة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وإذا لم يكن هناك أي اعتراض، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء ببعض الإضافات إلى برنامج عمل الجمعية العامة.

في صباح يوم الخميس الموافق ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، سيعقد مكتب الجمعية العامة اجتماعا في الساعة ٩/٣٠، في غرفة الاجتماع رقم ٣، لينظر في طلب ورد في الوثيقة A/55/238، تقدمت به عدة بلدان، بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية، عنوانه ''إعلان ٣١ آب/أغسطس يوما دوليا للتضامن''.

وصباح يوم الاثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر، ستتناول الجمعية العامة البند ٤٣ من جدول الأعمال ''الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية''.

وصباح يوم الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ستنظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة السادسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.